من التخادم الوظيفي إلى القفص الذهبي

قراءة تحليلية تحذيرية في إعادة تشكيل المشرق العربي

مصطفى هاني إدريس

محتويات الكتاب

- كلمة المؤلف
- مقدمة منهجية
- مفاتيح المصطلحات والمفاهيم

- الباب الأول: البنية التي انكشفت
  - الفصل الأول: زلزال دمشق وانكشاف "المسرحية الكبرى"
  - الفصل الثاني: الحرب على المركز و"محرقة الوكلاء"
  - الفصل الثالث: الفيدرالية الأمنية وتقزيم السيادة
  - الفصل الرابع: التبعية الوجودية والسيطرة عبر "الشريان"
  - الفصل الخامس: إعادة هندسة الهوية وصناعة "العربي الجديد"
  - الفصل السادس: الشرعية المكانية وحسم ملف القدس
  - الفصل السابع: الشرعية السياسية وإعادة تعريف الدولة والتمثيل
  - الفصل الثامن: التطهير الجيوسياسي وإعادة هندسة الديموغرافيا
  - الفصل التاسع: الشرعية الاقتصادية والمالية
  - الفصل العاشر: السيادة الرقمية والتبعية الكاملة

- الباب الثاني: استكمال الخريطة الإقليمية
  - الفصل الحادي عشر: مصر والأردن: تحييد الجوار القريب وتثبيت الحدود الآمنة
  - الفصل الثاني عشر: الخليج بين الإدماج الإجباري والتهديد الإيراني
  - الفصل الثالث عشر: فلسطين بعد القدس: تفكيك الجسد الفلسطيني إلى ملفات قابلة للإدارة
  - الفصل الرابع عشر: العراق واليمن والمضائق: من الوكلاء إلى شرعنة الممرات البديلة
  - الفصل الخامس عشر: تركيا وروسيا: الشريكان المضطران في مشهد ما بعد المركز

- الباب الثالث: المجتمع والدولة في النظام الجديد
  - الفصل السادس عشر: البيئات الشيعية العربية بعد انكسار المركز الإيراني
  - الفصل السابع عشر: الأدوات الداخلية اليومية: القانون، والإدارة، وشبكات المصالح
  - الفصل الثامن عشر: تصفير القوى المستقلة المسلحة واحتكار الدولة المروَّضة للقوة

- الخاتمة العامة: "إسرائيل الكبرى".. التمدد الصامت بلا جنود

- خاتمة عملية: ما الذي يجب أن يفهمه القارئ الآن؟

عن الحتمية، الوعي، والقفص الذي يكتمل

عزيزي القارئ،

قبل أن تبحر في صفحات هذا الكتاب، أجد لزاماً عليّ أن أضع بين يديك "خارطة طريق" ذهنية تعينك على فهم المنطق الذي بُنيت عليه هذه القراءة التحليلية. إن هذا العمل ليس مجرد سرد لأحداث، بل هو محاولة لفك شفرة نظام إقليمي جديد يتشكل من حولنا، ولأن الصدق مع القارئ هو أولى خطوات الوعي، أود توضيح المرتكزات التالية:

أولاً: لماذا سوريا هي المركز؟ قد يلحظ القارئ تركيزاً مكثفاً على "اللحظة السورية"، وهذا ليس انحيازاً جغرافياً، بل هو إيمان عميق بأن اغتصاب السلطة على السلطة في دمشق عام ١٩٧٠ لم يكن مجرد تغيير في السلطة، بل كان "نقطة الصفر" والمختبر الحقيقي الذي أُنتج فيه مفهوم "التخادم الوظيفي". إن فهم ما جرى في سوريا هو المفتاح الوحيد لفهم كيف تحولت المنطقة من ساحة للصراع الوجودي إلى مسرح لإعادة الهندسة الشاملة، فسوريا هنا هي العقدة التي يمسك خيطها ببقية خيوط المشرق والخليج.

ثانياً: عن "الحتمية الاستراتيجية" وغياب الوثائق في عالم السياسات الكبرى والمخططات الجيوسياسية، نادراً ما تُمنح الشعوب "وثائق موقعة" لتطلع عليها وهي في قلب العاصفة. لذا، يعتمد هذا الكتاب في تحليله على "تراكم القرائن" وانتظام الأنماط. نحن لا نبحث عن "النوايا" المستترة، بل نقرأ "النتائج" الماثلة على الأرض. عندما تتقاطع كل المؤشرات الحديثة مع المعطيات التاريخية لتؤدي إلى نتيجة واحدة، فإن تلك النتيجة تصبح "حتمية استراتيجية" لا تحتاج لورقة رسمية لتثبتها، بل تحتاج لعين بصيرة تدرك مآلات الأمور.

ثالثاً: التكرار كأداة للربط البنيوي قد تجد بعض الأفكار والمصطلحات تتكرر في فصول مختلفة؛ وهذا تكرار متعمد تفرضه طبيعة "المنظومة" التي نحللها. فالسيادة الرقمية، والتبعية المالية، والشرعية المكانية، كلها خيوط في نسيج واحد. أردتُ من هذا التكرار أن أضمن بقاء القارئ في سياق التسلسل المنطقي، ولتأكيد أن كل قطاع في حياتنا اليوم ليس معزولاً عن المشروع الإقليمي الكلي.

رابعاً والأهم: لماذا هذا التشاؤم؟ قد يوصف هذا الكتاب بأنه مثقل بالتشاؤم البنيوي، والحقيقة أنني لا أقدم التشاؤم ك "نهاية"، بل ك "مشرط جراح". إن الأمل الزائف والوعود التخديرية كانت دائماً هي الغطاء الذي يمر من تحته القفص الذهبي. هدفي من عرض هذه "الحتمية القاتمة" ليس إحباط العزائم، بل استثارة الوعي المطلق. إن الاعتراف بحجم القفص وإدراك مكامن إغلاقه هو الطريق الوحيد لإيجاد ثغرات فيه. نحن نحتاج لصدمة الوعي لعلنا ننجح، إن لم يكن في تغيير الواقع برمته، فعلى الأقل في التخفيف من وطأته وحماية ما تبقى من إرادة مستقلة.

إن هذا الكتاب هو دعوة للنظر خلف الستار، والاحتجاج بالوعي ضد "القفص" الذي يُراد لنا أن نحتفل بجمال قضبانه.

مصطفى هاني إدريس

مقدمة منهجية

هذا النص لا يقدّم نفسه بوصفه عملاً أرشيفيًا صرفًا يقوم على وثائق داخلية أو شهادات مغلقة، كما أنه لا يزعم الحياد البارد الذي يفصل الوقائع عن نتائجها السياسية والاستراتيجية. إنه قراءة تحليلية-تحذيرية ذات طابع تاريخي، تحاول جمع الخيوط المتفرقة في مسار واحد، ثم النظر إلى ما تكشفه هذه الخيوط عندما تُقرأ بوصفها بنية لا بوصفها وقائع متجاورة.

ينطلق الكتاب من فرضية مركزية مؤداها أن ما جرى في المشرق العربي خلال العقود الماضية لا يُفهم بوصفه سلسلة أزمات منفصلة، بل بوصفه مسارًا تراكميًا أعاد ترتيب الجغرافيا والشرعية والاقتصاد والوعي بما يخدم بنية إقليمية جديدة تتمحور حول مركز واحد وتدور حوله بقية الوحدات بدرجات متفاوتة من التبعية والاندماج.

ولهذا فإن الاستنتاجات الواردة هنا لا تقوم على الادعاء بامتلاك نية الخصوم في وثيقة مكتوبة، بل على انتظام الوقائع، وتشابه النتائج، وتكرار الأنماط، وتلاقي المسارات العملية في غاية واحدة. ومن ثمّ فإن الجزم الاستراتيجي في هذا الكتاب ليس جزمًا أرشيفيًا، بل جزمٌ مستند إلى تراكم القرائن وإلى قراءة ما تكشفه النتائج على الأرض.

كما أن هذا العمل لا يكتب من موقع التوثيق المحايد فحسب، بل من موقع التحذير والإنذار. فالمقصود ليس مجرد وصف ما جرى، بل كشف ما ينكشف من بنيته، والتنبيه إلى ما يمكن أن يترتب عليه إذا استمرت المنطقة في السير داخل الإيقاع نفسه دون وعي أو مقاومة أو مراجعة.

اعتمدت هذه النسخة على تنظيف المسودة الأصلية من آثار النشر الحلقي، وإعادة ترتيبها في بنية واحدة متصلة، مع الحفاظ على أطروحتها المركزية وحدّتها التحذيرية، ومن دون تحويلها إلى نص أكاديمي بارد يفقد روحه أو وظيفته.

مفاتيح المصطلحات والمفاهيم

التخادم الوظيفي: علاقة صدام معلن وتكامل عملي في الوقت نفسه، بحيث ينتج العداء الظاهر أثرًا يخدم الطرفين في إعادة تشكيل البيئة العربية وإنهاكها.

الوكيل: قوة محلية أو عابرة للحدود تُستخدم لتنفيذ وظيفة محددة داخل ساحة معينة، سواء كانت عسكرية أو أمنية أو سياسية أو إعلامية.

الذراع: امتداد أكثر التصاقًا بالمركز من الوكيل، يعمل ضمن خط سياسي أو عقائدي أو عملياتي أوضح وأكثر استمرارية.

الفيدرالية الأمنية: تفكيك الدولة عمليًا إلى مساحات متفاوتة السيادة، لكل منها ضامن أو سقف حركة أو وظيفة خاصة، من دون إعلان تقسيم قانوني صريح.

التبعية الوجودية: مرحلة تصبح فيها شروط البقاء اليومي - من ماء وكهرباء ورواتب وطاقة واتصال - مرتبطة بممرات وشبكات خارجية لا تملك الدولة قرارها الكامل.

الشرعية الوظيفية: تحول معيار الحكم من تمثيل الإرادة الوطنية إلى مجرد القدرة على تشغيل الخدمات وحفظ الهدوء والتكيف مع شروط المنظومة الإقليمية.

الشرعية المكانية: استخدام السيطرة على المكان، ولا سيما القدس، لإنتاج سيادة يومية اعتيادية تبدو طبيعية بمرور الوقت.

المنصة الوظيفية: الصيغة التي تتحول فيها الدولة من حامل لمشروع سيادي كامل إلى واجهة تشغيل محلية فوق بنية أمنية واقتصادية ورقمية لا تملكها بالكامل.

القفص الذهبي: نظام يمنح خدمات واستقرارًا وتمويلاً وممرات، لكنه يضع كل ذلك داخل سقف تبعية يمنع القرار الحر والسيادة الكاملة.

صفر قوى مستقلة مسلحة: المرحلة التي يصبح فيها السلاح المستقل خارج الدولة غير مقبول، إلا بقدر ما يعاد ابتلاعه داخل الدولة أو ترويضه ضمن المنظومة الجديدة.

تحييد الجوار القريب: إخراج الدول الملاصقة لإسرائيل من معادلة الحرب النظامية المباشرة، بحيث تنتقل الجبهة الأخطر إلى ساحات أخرى أكثر قابلية للتفكيك أو الاستنزاف.

الدولة المروَّضة: دولة تحتكر القوة شكلياً ومؤسسياً، لكنها تتحرك داخل سقف أمني واقتصادي وسياسي مرسوم من منظومة أعلى لا تملك مفاتيحها كاملة.

الباب الأول: البنية التي انكشفت

الفصل الأول: زلزال دمشق وانكشاف "المسرحية الكبرى"

التخادم الوظيفي وصناعة الفراغ الجيوسياسي

لا نتناول حدث سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤ بوصفه الزلزال النهائي، بل بوصفه لحظة الانتقال من مرحلة إدارة النفوذ الإيراني عبر الوكلاء إلى مرحلة تفكيك هذا النفوذ تمهيداً لضرب مركزه مباشرة. أما "زلزال ٢٠٢٦" فيقصد به لحظة انفجار الحرب المفتوحة على إيران نفسها، بعد أن كانت سوريا ولبنان والعراق قد استُخدمت لسنوات طويلة كساحات استنزاف وتصفية حسابات وإعادة تشكيل للمجال العربي.

أولاً: المسار الزمني.. من "إدارة الوكلاء" إلى "الحرب المباشرة"

منذ سقوط الأسد في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، دخلت المنطقة طوراً جديداً، ثم تحولت المواجهة بحلول أواخر فبراير ٢٠٢٦ إلى حرب مباشرة على إيران، امتدت آثارها حتى صارت، مع مطلع أبريل ٢٠٢٦، حرباً في أسبوعها السادس.

ينطلق هذا البحث من تتبع زمني للوقائع الإقليمية، لا من التعامل معها بوصفها أحداثاً منفصلة. وعند قراءة هذا المسار بوصفه سلسلة واحدة، تبدو صورة مختلفة تماماً عن تلك التي جرى تلقينها للعرب لعقود: لم يكن الصراع الإيراني الإسرائيلي، في نتائجه العملية على الأقل، صراعاً صفرياً كما ظهر في الخطاب، بل كان نمطاً من التخادم الوظيفي الذي خدم الطرفين معاً على حساب الدول العربية المركزية. فإيران احتاجت إلى عدو دائم يبرر التمدد وبناء الأذرع، وإسرائيل احتاجت إلى هذا التمدد نفسه لكي تسوّق نفسها حارساً أمنياً لا غنى عنه، وكي تنقل مركز الخطر في الوعي العربي من الاحتلال إلى "التهديد الإيراني".

ثانياً: لحظة التأسيس والمقايضة (١٩٧٠ - ١٩٧٤)

ولفهم هذا المسار، لا بد من العودة إلى لحظة التأسيس الأولى: نوفمبر ١٩٧٠، حين استولى حافظ الأسد على السلطة، ثم ثبّت حكمه رسمياً في مارس ١٩٧١. مع تلك اللحظة لم تعد سوريا مجرد دولة مضطربة تعيش انقلابات متتالية، بل بدأت تتحول إلى نظام أمني شديد المركزية، أعاد صياغة الدولة ومؤسساتها على قاعدة البقاء والسيطرة لا على قاعدة التمثيل الوطني.

وبعد حرب أكتوبر، وُقّع اتفاق فضّ الاشتباك السوري الإسرائيلي في ٣١ مايو ١٩٧٤، ليدخل الجولان في حالة هدوء ممتد نسبياً مقارنة بما كانت تعرفه الجبهات العربية الأخرى. هذه ليست تفاصيل جانبية؛ إنها جزء من البنية التي سمحت للنظام أن يرسّخ سلطته في الداخل، بينما يحتفظ لنفسه في الخارج بصورة "الدولة الممانعة" من دون أن تتحول الجبهة إلى معركة مفتوحة.

ثالثاً: المختبر اللبناني وتحالف الضرورة (١٩٧٦ - ١٩٨٨)

جاء الملف اللبناني ليكشف وجهاً آخر من هذه البنية. ففي عام ١٩٧٦ تدخلت سوريا عسكرياً في الحرب الأهلية اللبنانية، ثم أعادت بعد ١٩٨٥ ترسيخ نفوذها هناك، قبل أن تتحول علاقتها بلبنان، بعد نهاية الحرب الأهلية، إلى منظومة امتيازات سياسية وأمنية ومؤسساتية كرّست الهيمنة السورية لعقود. لم يكن

لبنان بالنسبة إلى النظام السوري مجرد عمق استراتيجي، بل ساحة إدارة نفوذ، ومختبراً مبكراً لما سيصبح لاحقاً منطقاً إقليمياً كاملاً: السيطرة لا عبر البناء، بل عبر الإمساك بالتوازنات الهشة.

بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، ظهر على السطح خطاب عدائي حاد تجاه إسرائيل، لكن المسار العملي كان أكثر تعقيداً من الشعارات. خلال الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، كانت سوريا من أبرز حلفاء إيران، بينما تؤكد المراجع التاريخية أن إسرائيل زودت إيران بالسلاح أملاً في إطالة أمد الحرب (فضيحة إيران-كونترا). ما تكشفه هذه الوقائع ليس سلاماً معلناً ولا تحالفاً رسمياً، بل حقيقة أكثر أهمية: أن العداء المعلن لم يمنع قيام تلاقٍ عملي في الوظائف والنتائج. العراق استُنزف، والإقليم أُعيد تشكيله، والفضاء العربي بدأ يفقد توازنه الاستراتيجي.

رابعاً: كسر "الجمجمة العربية" (تدمير العراق ١٩٩١ - ٢٠٠٣)

كان العراق "الجمجمة المركزية" التي لا بد من كسرها حتى يكتمل هذا التحول. فبعد حرب الخليج ١٩٩١، تغيّرت الخريطة الاستراتيجية للمنطقة بصورة عميقة؛ وأنهى تدمير الجيش العراقي ما وصفته الدراسات بـ"السلام البارد" بين إيران وإسرائيل، وفتح المجال أمام صعودهما معاً كقوتين غير مكبوحتين في المشرق.

ثم جاء الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ ليحوّل هذا التحول إلى واقع كامل: دولة عربية مركزية تُدمَّر، جيش يُفكك، ومجال مفتوح للميليشيات والطائفية. منذ تلك اللحظة، صار العراق بوابة الفراغ الكبرى التي ستدخل منها بقية الكوارث. في هذا السياق بالذات، يمكن فهم الدور الإيراني لا بوصفه مشروع تحرير، بل بوصفه مشروع نفوذ قام على تصنيع أذرع عابرة للحدود (لبنان، العراق، سوريا، اليمن). هذه الأذرع ساهمت في تحويل الدولة الوطنية العربية إلى كيان هش، وعاجز عن احتكار السلاح والقرار، بينما استفادت إسرائيل من هذا المشهد لتوسيع هامش تحركها أمنياً وعسكرياً.

خامساً: الحرب السورية والقطاف المباشر (٢٠١١ - ٢٠٢٦)

منذ اندلاع الحرب السورية عام ٢٠١١، صار هذا التخادم أكثر وضوحاً. إيران أصبحت الحليف الأكثر ثباتاً لبشار الأسد، بينما واصلت إسرائيل تنفيذ مئات الضربات داخل سوريا بحجة استهداف التموضع الإيراني. تحولت سوريا إلى مسرح مثالي: إيران تُرسّخ حضورها باسم "المقاومة"، وإسرائيل تضرب متى شاءت باسم "الدفاع"، فيما الدولة السورية تتآكل والمجتمع يدفع الثمن.

لكن سقوط الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤ كان انهياراً للوظيفة الجغرافية للنظام. فبعد سقوطه مباشرة، شنّت إسرائيل أكثر من ٣٥٠ ضربة خلال ٤٨ ساعة، دمّرت معظم المخزون العسكري السوري، وأنشأت "منطقة دفاعية معقمة" في الجنوب. هنا بدأ الانتقال الفعلي لمرحلة "القطاف المباشر": لم تعد إسرائيل بحاجة إلى الوكلاء، بل صار وجودهم عبئاً على الترتيب الجديد.

الحلاصة: انكشاف الستار عن "المسرحية"

عند هذه النقطة تنكشف "المسرحية الكبرى". فالمطلوب لم يكن انتصار طرف على آخر، بل إدارة صراع طويل يُنتج واقعاً عربياً جديداً: دول منهكة، وجيوش محطمة. "من النيل إلى الفرات" لم يعد يعني احتلالاً عسكرياً تقليدياً، بل يعني أن تصبح إسرائيل مركز الجاذبية الأمنية والسياسية والاقتصادية في الإقليم.

ما نعيشه اليوم ليس نهاية صراع، بل انكشاف بنيته. العداء المعلن بين إيران وإسرائيل لم يمنع تخادمهما الوظيفي في إنتاج الفراغ الجيوسياسي العربي. وما يدخل المنطقة اليوم ليس "سلاماً"، بل طوراً جديداً من إعادة الضبط، تبدو فيه إسرائيل رابحاً مباشراً بعد أن انتهت صلاحية المرحلة السابقة وأدواتها.

الفصل الثاني: الحرب على المركز و"محرقة الوكلاء"

من تفكيك الأطراف إلى ضرب الأصل

إذا كانت الفصل الأول قد كشفت جذور "التخادم الوظيفي" الذي حكم الإقليم لعقود، فإننا اليوم نعيش فصله الأكثر دموية ووضوحاً. فبحلول ٦ أبريل ٢٠٢٦، تكون الحرب المفتوحة التي بدأت في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦ قد دخلت أسبوعها السادس، بعد أن انتقلت من مستوى الضربات المتبادلة والاشتباك غير المباشر إلى حرب أمريكية إسرائيلية مباشرة على الداخل الإيراني. لم تعد المسألة هنا مجرد تعديل في ميزان القوى، بل صارت إعلاناً عن الانتقال من مرحلة إدارة الإقليم عبر الوكلاء والساحات الطرفية، إلى مرحلة ضرب المركز نفسه.

أولاً: الحرب على المركز.. لماذا الآن؟

الجواب يبدأ من سقوط بشار الأسد في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤. فهذا السقوط لم يكن مجرد نهاية نظام، بل نهاية وظيفة جغرافية كاملة. وكما نقلت رويترز، فإن إسرائيل نفذت أكثر من ٣٥٠ ضربة خلال ٤٨ ساعة فقط بعد السقوط، لتدمر المخزون الاستراتيجي العسكري السوري وتكسر الجسر الذي كانت إيران تعبر منه إلى المتوسط.

وجاءت تطورات ربيع ٢٠٢٦ لتؤكد أن سوريا الجديدة، بقيادة أحمد الشرع الذي صرح في ٣١ مارس ٢٠٢٦ بأن سوريا ستبقى خارج الحرب، تحاول الخروج من وظيفة "الساحة". وهنا يصبح ضرب إيران مباشرة مفهومًا؛ فالأطراف لم تعد تؤدي الوظيفة، والجسر السوري سقط، والوقت صار وقت فرض صيغة "إيران الضعيفة" المنكفئة على داخلها، والمجبرة على التراجع بعد استنزاف هندستها الإقليمية القديمة.

ثانياً: "محرقة الوكلاء".. عبء المرحلة الجديدة

ما نسميه "محرقة الوكلاء" يعني أن الوظيفة التي صُمموا لها دخلت مرحلة الاستهلاك النهائي. ففي ٦ مارس ٢٠٢٦، أشارت التقارير إلى تعثر التعبئة الواسعة لوكلاء إيران في العراق، وتآكل الشبكة بفعل الاغتيالات المتكررة وفقدان القواعد الآمنة وانقطاع خط الإمداد السوري.

ليست المحرقة اختفاءً فجائياً، بل عملية استنزاف وتصفية؛ فالميليشيا التي تصلح لتفكيك الدولة الوطنية لا تصلح لمرحلة "الضبط الإقليمي" القادمة، وعندما تنتقل المنطقة من الفوضى الموجّهة إلى الترتيب المباشر، تصبح الميليشيا عبئاً أمنياً وسياسياً وقانونياً، وجسداً بلا رأس بعد تجويف قياداته وخبراته التنظيمية.

ثالثاً: فخ "العاطفة القومية" وقانون الإعدامات

في ٣٠ مارس ٢٠٢٦، أقرّ الكنيست الإسرائيلي قانون الإعدام شنقاً للفلسطينيين. هذا القانون لم يكن مجرد تشدد تشريعي، بل فخاً سياسياً ونفسياً أُلقي في لحظة اشتعال لاستفزاز الشارع ودفعه لردود فعل غير منضبطة تتحول لاحقاً لذريعة أمنية. وأي زحف غير محسوب نحو الحدود قد يتحول من فعل تضامن إلى ذريعة ذهبية لتوسيع القمع الإسرائيلي أو تبرير إنشاء أحزمة أمنية أعمق تحت عنوان "منع التهديد".

رابعاً: عزل الإدارة السورية.. فخ "الخيارين المرّين"

هنا نصل للنقطة المفصلية؛ ما جرى عند البعثة الإماراتية في دمشق في ٤ أبريل ٢٠٢٦ من أعمال شغب وتخريب، وما تبعه من خطاب تحريضي طال الأردن ورموزه. هذه الأعمال تضع الحكومة السورية الناشئة أمام معضلة وجودية وخيارين أحلاهما مرّ:

الخيار الأول (كبح التظاهرات): إذا قامت الحكومة بضرب هذه التحركات أو كبحها بالقوة، فإنها ستصطدم بحاضنتها الشعبية وتُتهم بـ "الخيانة" أو "العمالة"، مما يزعزع شرعيتها الداخلية في مهدها.

الخيار الثاني (ترك الفوضى): إذا تركت الحكومة هذه المظاهر تستمر وتتوسع، فإنها ستدخل في أزمة دولية ودبلوماسية حادة، وتُثبت للعالم أنها "سلطة غير قادرة على حماية البعثات" أو "ساحة سائبة"، مما يعيد عزل سوريا دولياً ويقطع جسور العودة العربية.

هذا هو الهدف الحقيقي من "المحرقة": دفع الإدارة السورية لتصبح بلا خيارات، محاصرة بين شارع هائج وشرعية دولية مفقودة، لتبقى البلاد أقرب لنموذج الدولة المرهقة المفتوحة على الابتزاز، حيث تصبح "الشروط الإسرائيلية" هي المخرج الوحيد المطروح أمام سلطة محاصرة.

الخلاصة: الوعي قبل الانفجار

الحرب على إيران في ربيع ٢٠٢٦ هي ستار يُسدل على حقبة كاملة. والوعي هنا ليس ترفاً، بل شرط نجاة. شتم الدول العربية، أو الاعتداء على بعثاتها، أو الاندفاع غير المحسوب نحو الحدود، أفعال قد تُنتج نتيجة معاكسة تماماً لما يريده أصحابها. ما لم تُقرأ هذه اللحظة ببرود سياسي، فإن "محرقة الوكلاء" قد تتحول إلى محرقة مجتمعات، ويصبح الغضب المشروع مجرد جسر تعبر فوقه ترتيبات المرحلة الجديدة.

الفصل الثالث: الفيدرالية الأمنية وتقزيم السيادة

من الدولة المركزية إلى الإدارات الوظيفية

بينما تنشغل العواصم بصوت الانفجارات في الحرب على إيران، تجري بصمت عملية أكثر خطورة وعمقاً في الجغرافيا السورية. الهدف هنا ليس احتلال الأرض بالمعنى التقليدي، بل إعدام فكرة "الدولة المركزية القوية" نفسها، وتحويل السيادة إلى ملفات موزعة بين ترتيبات أمنية، وتفاهمات حدودية، وضمانات خارجية. في أبريل ٢٠٢٦، لم يعد السؤال في دمشق: مَن يحكم؟ بل: ماذا بقي لدمشق لتحكمه بعد تفريغ الأطراف من معناها السيادي؟

أولاً: صناعة "الكانتونات الوظيفية".. الاستثناءات الدائمة

أخطر ما في المشهد السوري اليوم ليس إعلان تقسيم مباشر، بل تثبيت "استثناءات طويلة العمر" تجعل لكل طرف وظيفة خاصة وسقف سيادة محدداً:

كانتون الشمال الشرقي (فخ الهدنة): في نهاية يناير ٢٠٢٦، وُقّع اتفاق دمج مرحلي بين دمشق و"قسد". ورغم دخول قوات حكومية للقامشلي، إلا أن القضايا الجوهرية (السلاح الثقيل، المعابر، حقول النفط) بقيت معلقة. الخطر هنا أن تتحول هذه الترتيبات الاضطرارية إلى منصة لإعادة إنتاج مشروع "الحكم الذاتي الموسع" كلما اهتزت الظروف، حيث تتعامل القيادات الكردية مع الاتفاقيات كمحطات تكتيكية لا تراجعاً نهائياً عن مشروع السلطة المنفصلة.

الحزام الأمني الناعم (الجنوب): تفرض إسرائيل اليوم نزع سلاح كامل في القنيطرة ودرعا والسويداء، وتمنع تموضع الجيش السوري الجديد جنوب دمشق تحت شعار "حماية الدروز". هذا ليس شرطاً أمنياً عابراً، بل هو إنتاج لشريط منخفض السيادة، يُدار بالشروط الإسرائيلية لا بالاعتبارات الوطنية السورية.

بيئة الخوف في الساحل: استثمار التوترات في اللاذقية (نوفمبر ٢٠٢٥) والمطالبات بـ "اللامركزية السياسية" يحول الساحل إلى ملف مفتوح على التدويل والابتزاز، مما يهدد وحدة البوابة البحرية السورية ويجعلها عرضة لصيغ "حماية خاصة" تفصلها عن المركز.

ثانياً: "الأمن مقابل السيادة".. التبعية عبر القنوات الخلفية

التقسيم لا يحتاج لخرائط؛ يكفي أن تتحول كل منطقة إلى كيان قلق يبحث عن "ضامن". في يناير ٢٠٢٦، وبوساطة أمريكية، أُنشئت آلية تواصل بين سوريا وإسرائيل لتنسيق الأمن والتجارة. وجود هذه الآلية يعني أن السيادة صارت موضوع تفاوض خارجي. نحن أمام "فيدرالية أمنية غير معلنة": خريطة موحدة على الورق، لكنها موزعة فعلياً بين سقوف وضوابط يضعها الخارج، مما يحول المركز السوري من "صاحب سيادة" إلى "مدير أزمة".

ثالثاً: تقزيم الجيش الوطني.. نزع المعنى الاستراتيجي

المخطط لا يهدف لحل الجيش، بل لحرمانه من قدرته السيادية. عندما يُمنع الجيش السوري من الانتشار في أجزاء من بلده (الجنوب) إلا بما يرضي الخصم، وعندما تمر إعادة تكوينه في الشمال الشرقي عبر طبقات

معقدة من التسويات، فإننا أمام خطر تحويل الجيش من "قوة دولة" إلى "هياكل أمنية مقيدة" لا تملك احتكار السلاح أو القرار.

رابعاً: الفخ الاقتصادي.. الارتهان للشبكات الخارجية

إعادة بناء سوريا لن تتم من داخل سيادة مكتفية، بل عبر أبواب المال الخارجي. في فبراير ٢٠٢٦، بدأت شركات سعودية وأمريكية مشاريع للطاقة في الشمال الشرقي. ورغم أن هذا قد يبدو "تنمية"، إلا أنه يكشف اتجاه الارتهان؛ فالأطراف العاجزة بنيوياً تصبح بحاجة لمن يمسك خط الطاقة أو التمويل، مما يجعل الخارج يسيطر دون احتلال، بمجرد جعل كل طرف "صغيراً، خائفاً، ومحتاجاً".

الخلاصة: الوعي بوحدة الجغرافيا

إن الوطنية اليوم تعني الدفاع عن وحدة الجغرافيا السورية قبل فوات الأوان. إضعاف المركز لا ينتج حرية للأطراف، بل ينتج "عبودية وظيفية" تعيش على الحماية الخارجية. من يظن أن النجاة في "الإدارة الذاتية" بعيداً عن دمشق، قد يكتشف متأخراً أنه لم يخرج إلى الحرية، بل دخل في "السيستم" الجديد الذي صممته تل أبيب وواشنطن لإدارة المنطقة بالريموت كنترول.

الفصل الرابع: التبعية الوجودية والسيطرة عبر "الشريان"

من احتلال الأرض إلى احتلال البقاء

إذا كانت الفصول الثلاثة الأولى قد شرحت كيف جرى إنهاك الدول، وتفكيك جيوشها، وإضعاف مراكزها، وتشظية جغرافيتها إلى مناطق رخوة ووظائف متباينة، فإن الفصل الرابع يتناول المرحلة الأشد إحكاماً: قفل الدائرة. ففي هذه المرحلة لا يعود المطلوب فقط إضعاف الدولة أو تقزيم جيشها، بل ربط بقائها نفسه بشبكات خارجية تمسك بالطاقة، والمياه، والممرات، والاتصال، والاستثمار، وإعادة الإعمار. هنا لا يعود الاحتلال احتلالاً للأرض وحدها، بل يتحول إلى "احتلال للاحتياجات"، بحيث يصبح السؤال الذي يحكم الشعوب المنهكة بعد الحرب والفقر والدمار ليس: من يملك الشرعية؟ بل: من يستطيع أن يوفر الكهرباء، والماء، والوقود، والاتصال، والمرور، وفرص العمل؟ وفي مثل هذا المشهد، لا تحتاج القوة الصاعدة إلى أن تدخل بجيشها كل مدينة؛ يكفي أن تصبح طرفاً لا يمكن تجاوزه في شروط البقاء نفسها.

أولاً: الطاقة والمياه.. من السيادة على الموارد إلى الارتهان للمصدر

النفوذ في الشرق الأوسط الجديد لا يُبنى فقط بالدبابات، بل بخطوط الأنابيب ومحطات التحلية والعقود الطويلة.

في ملف الغاز: أصبحت إسرائيل خلال السنوات الأخيرة لاعباً إقليمياً متصاعداً؛ حيث ارتفعت صادراتها من الغاز إلى مصر والأردن بنحو ١٣,٤٪ في ٢٠٢٤، فيما أقرت "شيفرون" وشركاؤها في يناير ٢٠٢٦ توسعة حقل "ليفياثان" لرفع الإمدادات الإقليمية والتصدير نحو أوروبا. كما أن استئناف تشغيل ليفياثان في أبريل ٢٠٢٦ بعد تعطله بسبب الحرب يؤكد أن الحقل لم يعد مجرد أصل اقتصادي إسرائيلي داخلي، بل صار عنصراً

مؤثراً في توازنات الطاقة الإقليمية. هذا لا يعني أن سوريا باتت مرتبطة مباشرة الآن بالغاز الإسرائيلي، لكنّه يعني أن المنطقة تُعاد هندستها على نحو يجعل مركز الطاقة والربط في شرق المتوسط أكثر تمركزاً حول إسرائيل ومحيطها البحري، بحيث يمكن مستقبلاً أن تتحول شبكات الإمداد نفسها إلى أداة ضغط سياسي على كل دولة تُربط بهذا النظام من موقع الحاجة لا من موقع الندية.

في ملف المياه: تبدو الصورة أشد خطورة لأن الماء ليس مجرد سلعة، بل شرط حياة يومي. فقد ذكرت رويترز أن إسرائيل كانت تزود الأردن بموجب الترتيبات القائمة بـ ٥٠ مليون متر مكعب سنوياً من المياه الصالحة للشرب، ثم تضاعفت الكمية في أواخر ٢٠٢١، كما كان مشروع "ماء مقابل طاقة" الذي جرى التفاهم عليه بين إسرائيل والأردن والإمارات قائماً على أن يصدر الأردن طاقة شمسية إلى إسرائيل مقابل حصولها على ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه المحلاة، قبل أن يعلن الأردن في ٢٠٢٣ أنه لن يوقع الاتفاق. معنى ذلك أن منطق تحويل الماء والطاقة إلى مقايضة إقليمية ذات مضمون سياسي كان مطروحاً بوضوح، حتى لو تعثر مثال بعينه. وبالنسبة إلى سوريا، حيث البنية التحتية مدمرة والموارد المائية مضغوطة والحاجة إلى إعادة البناء هائلة، فإن الخطر هو أن تصبح الحلول التقنية الكبرى للمياه والري والطاقة جزءاً من منظومة إقليمية يملك مركزها الخارجي حق منح الاستقرار أو حجبه.

ثانياً: الممرات الاستراتيجية.. من الجغرافيا الوطنية إلى وظيفة العبور

الاحتلال القديم كان يريد الأرض لذاتها. أما السيطرة الجديدة فتريد الأرض كممر. وهذا ما يجعل مشاريع الربط الإقليمي بالغة الأهمية. فوثيقة إطلاق "الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا" (IMEC) في سبتمبر ٢٠٢٣ تحدثت صراحة عن ممر يربط آسيا بأوروبا عبر الموانئ والسكك الحديدية، ويمد على طول المسار كابلات للطاقة والاتصالات، ويصل المجتمعات بإنترنت "آمن ومستقر". هنا لا تكون الفكرة مجرد تسهيل التجارة، بل إعادة تعريف وظيفة الجغرافيا العربية: من فضاء سيادي مستقل إلى مساحة عبور ضمن شبكة أكبر تحدد مراكزها الأساسية اتجاه الحركة والقيمة والأمن. فإذا دخلت سوريا لاحقاً في هذا النوع من المنظومات من موقع الإنهاك، فإنها لا تدخل بوصفها دولة منتجة، بل بوصفها ساحة يجب "تأهيلها" لتصبح قابلة للربط والتشغيل. عندها تتحول المصلحة الوطنية تدريجياً من حماية القرار المستقل إلى حماية سلاسة الممرات، ويصبح أي خطاب مقاوم يُقرأ لا بوصفه موقفاً سيادياً بل تهديداً للاستثمار والعبور. في هذا المعنى، لا يكون طريق حيفا-الخليج مجرد خط اقتصادي، بل هندسة جديدة للمكان تُفقد الدول الضعيفة مركزية قرارها، لأن دخلها ووظيفتها يصبحان مشروطين بانسياب البضائع وفق قواعد يضعها مركز الممر.

ثالثاً: السيطرة الرقمية .. حين تنتقل السيادة من الخرائط إلى الشبكات

في المرحلة الجديدة، السيطرة تمر عبر شيء لا يُرى: الكابل، والمنصة، والشبكة، والبرمجية. وثيقة IMEC تتحدث عن ربط الممرات بخطوط الاتصالات والكهرباء و"إنترنت آمن ومستقر"، كما أن آلية الاتصال التي أُنشئت بين سوريا وإسرائيل في يناير ٢٠٢٦ تشمل الأمن والاستخبارات والقضايا التجارية معاً. معنى ذلك أن المنطقة تتجه نحو منظومات ربط لا تفصل بين الأمن والاقتصاد والاتصال. الخطر الرقمي يكمن في أن تصبح إعادة بناء الاتصال، والدفع، والتوثيق، والأمن السيبراني، جزءاً من بنية إقليمية مترابطة تُدار معاييرها من خارج الإرادة الوطنية الصرفة. من يفقد استقلاله في هذا "العمود الفقري التقني" يفقد، تدريجياً، حقه

الكامل في إدارة زمنه الاقتصادي والأمني بنفسه، حيث تنتهي السيادة بتسليم مفاتيح الإدارة الحديثة للشبكة الإقليمية المركزية.

رابعاً: إعادة الإعمار المشروطة .. من إعادة البناء إلى إعادة البرمجة

بعد ١٤ عاماً من الحرب، تحتاج سوريا إلى مليارات الدولارات لإعادة الإعمار. ذكرت رويترز في فبراير ٢٠٢٦ أن شركات سعودية وأمريكية، منها "بيكر هيوز" و "هنت إنرجي" و "TAQA"، تتحرك لتأسيس مشروع طاقة كبير في شمال شرق سوريا، في سياق اندفاع أوسع للاستثمارات بعد رفع العقوبات الأشدّ. هاتان الحقيقتان (الاستثمار الخارجي وآلية الاتصال السورية-الإسرائيلية) تقولان إن الاقتصاد السوري دخل مبكراً في لغة الترتيب الأمني الإقليمي. الخطر ليس في الاستثمار لذاته، بل في أن تُعاد برمجة وظيفة الاقتصاد السوري ليعمل داخل منظومة لا يملك السوريون وحدهم تصميمها أو كسرها. إعادة الإعمار هنا لا تصبح طريقاً للتعافي، بل وسيلة لإدخال البلد في شكل جديد من التبعية، يكون فيه أي تمرّد سياسي لاحق مكلفاً إلى درجة تُقدَّم معها الطاعة بوصفها الخيار "العقلاني" الوحيد.

الخلاصة: الاستعمار بالريموت كنترول

نحن هنا أمام صيغة مختلفة من السيطرة. لا حاجة إلى احتلال كل الأرض إذا أمكن الإمساك بـ "الشريان": الغاز، الماء، الممر، الشبكة، والاستثمار. في هذا المستوى، يتحول العدو القديم تدريجياً من صورة الجندي إلى صورة المزوّد، ومن صورة المحتل إلى صورة الوسيط الضروري، ومن صورة الخصم الخارجي إلى صورة العقدة التي يمر عبرها البقاء نفسه. وهذا هو أخطر ما في التبعية الوجودية: أنها لا تُكره الناس على الخضوع بالقوة وحدها، بل تدفعهم إلى قبول الخضوع لأن البديل يبدو لهم ظلاماً، وعطشاً، وفقراً. عندما تصل السياسة إلى هذه النقطة، تكون السيطرة قد انتقلت من احتلال الأرض إلى احتلال البقاء.

الفصل الخامس: إعادة هندسة الهوية وصناعة "العربي الجديد"

من صراع الوجود إلى سلام المصالح

إذا كانت الفصول السابقة قد ركزت على المادة (الأرض، السلاح، الطاقة)، فإن هذا الفصل تنتقل إلى ما هو أخطر: الإنسان. المخطط الذي ينجح في تطويع الجغرافيا لا يضمن استقراره ما لم ينجح في إعادة تشكيل الوعي الذي يسكنها. المعركة هنا لا تدور حول من يملك الأرض، بل حول من ينجح في تعريف "العدو" و"المصلحة" في العقل العربي والسوري، وتحويل المواطن من حامل لذاكرة حقوق إلى فرد منهك يبحث عن الخبز تحت سقف منظومة إقليمية يقودها غيره.

أولاً: صناعة "الإنسان البراغماتي".. الخبز مقابل القضية

أخطر مراحل التفكيك هي إرهاق المجتمعات لتغيير أولوياتها تحت ضغط البقاء. المواطن الخارج من الحرب والفقر والنزوح يُخاطب بلغة الضرورة: "الكهرباء أولاً"، "فرصة العمل أولاً". هنا يبدأ الاستثمار في اليأس؛ ليس فقط عبر القول إن الشعارات لا تُطعم خبزاً، بل بزراعة قناعة بأن التمسك بالحقوق التاريخية هو "عبء أخلاقي" يعطل الاندماج في العالم الجديد.

ومع دفع هذا المسار بقوة، إلا أن المعطيات الموثقة تشير إلى فشله في حسم المعركة؛ فبيانات Arab Barometer أظهرت أن التأييد الشعبي للتطبيع بقي منخفضاً جداً (لم يتجاوز ١٣٪)، وأن الالتزام بالقضية الفلسطينية تعمّق بعد حرب غزة. محاولة إنتاج "الإنسان البراغماتي" تُدار بوضوح لكنها تصطدم بصلابة الوعي الشعبي.

ثانياً: تصفير الصراع.. من "القضية المركزية" إلى "منظومة التهديدات"

التحول هنا هو الانتقال من عدو مركزي إلى بيئة مزدحمة بالأعداء (إيران، الميليشيات، الإرهاب). تهدف هذه العملية لـ إزاحة الجرح الفلسطيني من مركز الوعي ليصبح مجرد "ملف تفاوضي" ضمن قائمة أزمات.

في أبريل ٢٠٢٥، تحدثت فرنسا والسعودية في الأمم المتحدة عن مسار يربط الاعتراف بفلسطين بالتطبيع مع إسرائيل لضمان "الاندماج الإقليمي". هذا يكشف كيف يُعاد ترتيب الأولويات: لم تعد القضية "تحرراً من احتلال"، بل عنصراً في "معادلة استقرار". الهدف ليس إقناع الناس بحب إسرائيل، بل التوقف عن رؤيتها كعدو أول، والبدء في رؤيتها كشريك أمني أو تقني ضد خصوم آخرين. هنا ينقلب تعريف العدو ذهنياً حتى لو بقيت الحقيقة على الأرض مريرة.

ثالثاً: ضرب "الجامع العربي" وفخ التخوين .. القطيعة مع العمق

لا تنجح هندسة الهوية إلا بتفكيك "الرابط العربي" واستبداله بنزعات قطرية ضيقة وخطاب تخوين. المثال السوري في أبريل ٢٠٢٦ شديد الدلالة؛ فبعد إقرار قانون الإعدام الإسرائيلي، انحرف جزء من الغضب الشعبي ليطال البعثة الإماراتية في دمشق بهتافات "السفارة الصهيونية".

هذا النموذج يعيد توجيه الغضب من "الاحتلال" إلى "العربي"، مما يعمق شعور السوري بالعزلة والخذلان. عندما يشعر المواطن أن المجال العربي لم يعد سنداً، يصبح أكثر قابلة للقبول بالترتيبات الدولية المفروضة بوصفها "الخيار الوحيد". هنا تُجفف العروبة وجدانياً لتصبح بلا جدوى في الحياة اليومية.

رابعاً: الأكاديميا والإعلام.. برمجة الوعي الجديد

إعادة الإعمار تشمل "اللغة" أيضاً. يتم دعم نخب ومنصات تروج لمصطلحات: "السلام الاقتصادي"، "الاندماج الإقليمي"، و"البراغماتية". وفي المقابل، يتم تهميش الخطاب السيادي بوصفه "غير عملي" أو "ماضوياً".

اللافت أن هذه المفردات دخلت البيانات الرسمية؛ فآلية التواصل السورية-الإسرائيلية في يناير ٢٠٢٦ نصت صراحة على تنسيق "الفرص التجارية" بجانب الأمن. عندما تصبح التجارة صلب معجم السيادة، تبدأ "إعادة البرمجة" ليصبح التمسك بالجذور فعلاً يحتاج صاحبه للدفاع عن نفسه. الخطر هو أن يتكلم الناس لغة خصومهم وهم يظنون أنهم يتكلمون لغة المصلحة.

الخلاصة: السيادة الذهنية هي المعركة الأخيرة

إسرائيل تريد أن تصبح فكرة طبيعية ثم ضرورية في الوعي العربي. هذا هو جوهر "إعادة هندسة الهوية". لكن الوقائع تقول إن العملية لم تُحسم؛ فالفجوة هائلة بين إرادة الأنظمة ومزاج الشعوب المعادية للتطبيع.

السيادة الأخيرة ليست سيادة الحدود والجيوش فحسب، بل هي السيادة الذهنية: قدرة المجتمع على التمييز بين سلام عادل يرفع الظلم، وبين "سلام مصالح" يطلب منه نسيان معنى الظلم أصلاً.

الفصل السادس: الشرعية المكانية وحسم ملف القدس

من التقسيم الزماني إلى السيادة المطلقة

بينما تتوجه أنظار العالم إلى جبهات القتال في طهران، وتنشغل العواصم العربية بمتابعة أخبار "محرقة الوكلاء" والدمار الممتد والبحث عن سبل البقاء، تجري في القدس المحتلة عملية "حسم مكاني" هي الأخطر منذ عام ١٩٦٧. المخطط الإسرائيلي يدرك تماماً أن "إعادة هندسة الهوية" التي ناقشناها في الفصل السابق لا تكتمل إلا بكسر الرمزية الكبرى للقدس، وتحويلها من قضية "حق وجودي وقومية وإسلامية" إلى "واقع إجرائي وسياحي وأمني" تحت سيادة إسرائيلية مطلقة. نحن اليوم في أبريل ٢٠٢٦، والقدس تواجه فصلاً يُراد له أن يكون "الفصل الأخير" في تصفية هويتها العربية.

أولاً: استغلال "الفراغ الوظيفي" وانكسار المحاور الإقليمية

لطالما استغلت إسرائيل وجود ما يسمى "محور المقاومة" كفزاعة دولية لتبرير إجراءاتها القمعية في القدس. اليوم، ومع انكسار هذا المحور ودخوله في صراع بقاء مباشر داخل العمق الإيراني (ربيع ٢٠٢٦)، تندفع إسرائيل لفرض واقع جديد يتجاوز كل الخطوط الحمراء السابقة:

تصفية الوصاية الهاشمية: العمل الممنهج على تهميش دور الوصاية الهاشمية ليس بالصدام المباشر الفج فحسب، بل عبر فرض حقائق أمنية وقانونية يومية تجعل التدخل الإسرائيلي في أدق شؤون المسجد الأقصى أمراً اعتيادياً "إجرائياً" لا يستدعي الاحتجاج الدولي، وصولاً إلى نزع الولاية الإدارية والسياسية فعلياً وجعلها شكلية بلا مضمون.

فرض التقسيم المكاني الناجز: الانتقال من فكرة "التقسيم الزماني" (أوقات للمستوطنين وأوقات للمصلين) إلى فرض "التقسيم المكاني" الفعلي؛ عبر اقتطاع أجزاء محددة من باحات المسجد الأقصى وتحويلها لمصليات وساحات صلاة يهودية دائمة، مستغلةً حالة "الشلل" التام في رد الفعل العربي المنهمك في أزمات إعادة الإعمار والحروب الداخلية.

ثانياً: القدس كـ "منتج سياحي" في المنظومة الإقليمية الجديدة

ضمن مشاريع "الاندماج الإقليمي" وممرات الربط (IMEC) التي ناقشناها في الفصل الرابع، يتم العمل بذكاء على "نزع القداسة السياسية" عن القدس وتحويلها إلى "مركز سياحي ديني عالمي" مفتوح للجميع تحت السيادة الإسرائيلية الحصرية:

شرعنة الأمر الواقع بالزيارة: تشجيع السياحة الدينية من دول التطبيع والدول العربية المنهكة تحت شعارات "التعايش" و"السلام الإبراهيمي"، مما يعطي إسرائيل اعترافاً ضمنياً بسيادتها على المقدسات من خلال

"مباركة الزوار" الذين يدخلون المدينة بتأشيرات إسرائيلية وتحت حماية أمنها، وكأن السيادة أصبحت "قدراً تقنياً" لا مفر منه.

التهويد التكنولوجي والمعماري: تسريع مشاريع "التلفريك" والحدائق التوراتية والمشاريع الرقمية لربط القدس الشرقية بالمركز الإسرائيلي جغرافياً وإدارياً، بحيث يختفي "خط التماس" التاريخي، وتصبح البلدة القديمة مجرد "حي أثري سياحي" في إمبراطورية تقنية مركزها تل أبيب، تُدار بـ "الريموت كنترول" التكنولوجي.

ثالثاً: قانون الإعدام.. الرسالة الترهيبية الكبرى (مارس ٢٠٢٦)

إقرار الكنيست الإسرائيلي لقانون "الإعدام شنقاً" في ٣٠ مارس ٢٠٢٦ للفلسطينيين المدانين بعمليات في المحاكم العسكرية، هو في جوهره رسالة موجهة لقلب القدس وأهلها الصامدين:

تفريغ المدينة من "المرابطين": الهدف هو رفع كلفة الدفاع عن الأقصى إلى "الإبادة"، لجعل ثمن الرباط هو الموت المحقق، مما يدفع العائلات المقدسة نحو الهجرة الطوعية أو الصمت المطلق تحت وطأة الرعب القانوني والميداني.

كيّ الوعي بالهزيمة المطلقة: عندما يرى العربي أن "أيقونات المقاومة" تُساق للمشانق في ظل صمت عربي مطبق وانشغال كلي بالحروب الإقليمية وإعادة الإعمار، تُصاب الذاكرة الجمعية بـ "هزيمة نفسية" تجعل القبول بتهويد القدس يبدو كقدر إلهي لا يمكن رده، ويتحول الغضب إلى "يأس" مدمر.

رابعاً: الصمت السوري والعربي.. "فخ الانكفاء والتبعية"

أخطر ما يواجه القدس اليوم هو "غياب الضجيج العربي". الأنظمة التي تخوض حروباً أو تسعى جاهدة لإعادة الإعمار (مثل الإدارة السورية الجديدة) تجد نفسها في حالة "انكفاء قسري" مدروس:

مقايضة المقدسات بالاستقرار: يتم دفع الأنظمة العربية لغض الطرف عن ملف القدس مقابل الحصول على "تسهيلات أمنية" أو "دعم تقني" أو "استثمارات إعمار" لمواجهة أزماتها الوجودية، مما يجعل القدس "عملة مقايضة" رخيصة في سوق الاستقرار الإقليمي الجديد.

استثمار الفتنة والتخوين: يتم استغلال خطاب "التخوين" الذي ناقشناه سابقاً (كالهجوم على السفارات العربية) لإقناع الشعوب بأن القدس "قضية الفلسطينيين وحدهم"، أو أن "أمننا وخبزنا أولى من الحجارة والمقدسات". هذا الانفصال الوجداني هو "الضوء الأخضر" النهائي الذي تحتاجه إسرائيل لإتمام مشروع "الشرعية المكانية".

الخلاصة: القدس هي "البوصلة" المفقودة والامتحان الأخير

حسم ملف القدس هو الاختبار النهائي لمشروع "إعادة هندسة الهوية". إسرائيل تراهن على أن "العربي الجديد" الذي صنعته لقمة العيش والتبعية التكنولوجية والإنهاك العسكري سيتنازل عن "المقدسات" مقابل "الاستقرار الموهوم".

إن الشرعية المكانية لا تُكتسب فقط بقرار من الكنيست، بل تُكتسب بصمتنا المطبق وقبولنا الذهني بالواقع الجديد كأمر واقع لا يمكن تغييره. السيادة على القدس هي معركة الوعي الأخيرة؛ فإذا سقطت القدس من حساباتنا الذهنية كـ "حق وجودي لا يقبل القسمة ولا التفاوض"، فقد اكتمل مشروع "من النيل إلى الفرات" معنوياً وسياسياً، وهو أخطر أنواع الاحتلال.. احتلال الروح والمكان معاً.

الفصل السابع: الشرعية السياسية وإعادة تعريف الدولة والتمثيل

من شرعية الحقوق إلى شرعية الوظيفة

بينما تنشغل الشعوب بالبحث عن الأمان في ربيع ٢٠٢٦، تجري في الغرف الدولية عملية إعادة تعريف لمعنى الدولة نفسها. فالمسألة لم تعد من يملك السلاح أو الطاقة، بل مَن يملك حق منح "الشرعية السياسية" في الإقليم الجديد. المطلوب اليوم ليس فقط إدماج إسرائيل اقتصادياً، بل جعل وجودها وعلاقتها بالأنظمة العربية جزءاً من بنية الحكم المقبولة دولياً، بحيث يصبح التنسيق معها شرطاً ضمنياً للاندماج في المنظومة العالمية. وتؤكد وقائع يناير ٢٠٢٦ هذا الاتجاه، حيث رُبط تخفيف العقوبات على سوريا بشروط سلوكية وأمنية ضمن آلية أمريكية-إسرائيلية-سورية للتنسيق الدبلوماسي والتجاري.

أولاً: استبدال "الشرعية الوطنية" بـ "شرعية الاستقرار"

التحول الأخطر هو الانتقال من الشرعية بوصفها تعبيراً عن السيادة والتمثيل الوطني، إلى مفهوم "الشرعية الوظيفية". في هذا النموذج، لا تُقاس شرعية السلطة بتمثيل إرادة الناس، بل بمدى قدرتها على أداء وظيفة محددة: ضبط الحدود، منع الفوضى، وكبح الخصوم الإقليميين (إيران ووكلائها).

لقد أعلنت واشنطن في أبريل ٢٠٢٥ أن موقفها من دمشق سيتحدد بناءً على "نمط سلوك" يشمل نبذ الإرهاب وعدم الاعتداء على الجوار. هنا تتحول الدولة من كيان سيادي إلى "ضامن للاستقرار"، وتصبح الشرعية اعتماداً وظيفياً يُمنح ويُسحب بحسب درجة الانضباط. ومع أوامر تخفيف العقوبات في مايو ٢٠٢٥، صار واضحاً أن القبول الغربي مشروط بقابلية النظام للعمل داخل المنظومة المطلوبة.

ثانياً: إسرائيل كـ "بوابة" للشرعية الدولية

يتبلور في عام ٢٠٢٦ منطق سياسي قاصٍ: "الطريق إلى واشنطن يمر عبر تل أبيب". ففي يناير ٢٠٢٦، أنشأت واشنطن آلية ثلاثية (سوريا، إسرائيل، أمريكا) لتنسيق الأمن والفرص التجارية. وبحسب تقارير رويترز (سبتمبر ٢٠٢٥)، ضغطت إدارة ترامب على دمشق لتسريع اتفاق أمني مع إسرائيل، وأوضح الرئيس الأمريكي لأحمد الشرع في الرياض توقعاته بتوجه سوريا نحو السلام والتطبيع كفرد في "اتفاقات أبراهام".

بذلك، تتحول إسرائيل إلى "ممر إلزامي" للأنظمة المنهكة الباحثة عن رفع العقوبات وفتح أبواب الاستثمار. العلاقة مع تل أبيب انتقلت من خانة الخيار السياسي إلى خانة "الشرط العملي" للعبور إلى المنظومة الدولية الجديدة.

ثالثاً: تسييل القضية الفلسطينية وتحويلها لملف إجرائي

أحد آثار هذا التحول هو إعادة صياغة القضية الفلسطينية من "حق تاريخي" إلى "بند إجرائي" في هندسة الاستقرار. ففي أبريل ٢٠٢٥، طرحت فرنسا والسعودية في الأمم المتحدة مساراً يربط الاعتراف بفلسطين بالتطبيع مع إسرائيل في وقت واحد لضمان "الاندماج الإقليمي".

هنا لا تُبنى السياسة على تصحيح الظلم، بل على دمج إسرائيل بأقل قدر من الاضطراب. تتحول القدس واللاجئون إلى "ملفات تفصيلية" قابلة للتدوير، ويُقدم التنازل عنها ك "ثمن ضروري" للدخول في العصر الإقليمي الجديد، فتتراجع شرعية الحقوق لحساب شرعية التسوية الوظيفية.

رابعاً: من "الشرعية المكانية" إلى "الشرعية السياسية"

ما ناقشناه حول القدس في الفصل السابق يصب هنا؛ فحين تُفرض السيادة الإسرائيلية العملية على الأقصى وتتآكل الوصاية، تسقط آخر ركائز الشرعية العربية القديمة. وإذا تحول هذا الواقع المفروض إلى "واقع معتاد"، يفقد الخطاب المعارض مرتكزه الأخلاقي، ويُصوَّر الرفض العربي كفعل "غير واقعي" معرقل لسلام المصالح. الشرعية المكانية تُسقط حجج الشرعية السياسية التقليدية، وتُعبد الطريق لاعتماد شرعية الوظيفة.

خامساً: الفيدرالية الأمنية والتمثيل المجزأ

إضعاف الشرعية المركزية للدولة عبر قنوات اتصال خاصة للمناطق (الجنوب، السويداء، الشمال الشرقي) يؤدي لتفتيت التمثيل السياسي. ففي سبتمبر ٢٠٢٥، استثمرت إسرائيل اضطرابات السويداء للضغط من أجل تنازلات أوسع، رغبةً في بقاء سوريا "ضعيفة ولامركزية". عندما يصبح التمثيل مجزءاً، تبرز إسرائيل كمدير للإقليم الذي يتكون من "مجموعة وكلاء محليين" وملفات جزئية، لا كعدو لدولة واحدة متماسكة القرار.

سادساً: النخب الجديدة.. إدارة المصالح لا التمثيل الشعبي

في المنظومة الجديدة، الأولوية للنخب "التكنوقراطية" و"البراغماتية" التي تتقن لغة الاستثمار والاتصال والتطبيع الوظيفي، لا لغة الكرامة والسيادة. يُفرغ التمثيل الشعبي من مضمونه حين يُطالب الممثلون بالبرهنة على الانضباط داخل المنظومة الدولية كشرط لإعادة الإعمار. وتكشف وقائع ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ في سوريا أن الانفتاح الاقتصادي اقترن بخطاب الاستقرار والتبعية الوظيفية بدلاً من السيادة الوطنية الحقيقية.

الخلاصة: معركة "التوقيع الأخير"

إذا كانت الشرعية المكانية حسمت الرمز، والاقتصادية حسمت الشريان، فإن الشرعية السياسية هي التوقيع الأخير على العقد. تراهن إسرائيل في ٢٠٢٦ على أن الإنهاك سيجعل الجميع يقبل بـ "الدولة الوظيفية" كبديل للوطنية. انتزاع الشرعية لا يتم بتوقيع رسمي فقط، بل حين يقتنع الناس أن "التنازل المنظم" هو الشكل الوحيد الممكن للحياة. هنا تكمن المعركة: هل تبقى الشرعية نابعة من الحقوق، أم تُختزل نهائياً إلى شرعية الوظيفة؟

الفصل الثامن: التطهير الجيوسياسي وإعادة هندسة الديموغرافيا

من تهجير الحرب إلى تثبيت الواقع

بينما تنشغل الأخبار في أبريل ٢٠٢٦ بحرب طهران ونتائج "محرقة الوكلاء"، تجري في العمق السوري عملية أكثر هدوءاً وأشد أثراً: تثبيت النتائج السكانية للحرب، ثم إعادة توجيهها بما يخدم المرحلة التالية. فبعد سقوط بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، عاد إلى سوريا عدد كبير من اللاجئين والنازحين، إذ قالت مفوضية اللاجئين إن أكثر من ١,٥ مليون لاجئ سوري عادوا بحلول أواخر مارس ٢٠٢٦، بينما قالت رويترز في ديسمبر ٢٠٢٥ إن أكثر من ٣ ملايين سوري عادوا خلال السنة الأولى بعد سقوط النظام، بينهم ١,٢ مليون لاجئ و١,٩ مليون نازح داخلي. لكن هذه العودة لم تُنهِ المسألة؛ بل فتحت سؤالاً أشد خطورة: من يعود؟ إلى أين يعود؟ وبأي شروط يعود؟ وهنا يتحول اللاجئ والنازح من إنسان صاحب حق في المكان إلى عنصر داخل معادلة الأمن والملكية وإعادة الإعمار والتوازنات المحلية.

في هذا السياق، لا تبدو الديموغرافيا مجرد نتيجة جانبية للحرب، بل ساحة عمل بحد ذاتها. فوثائق الأمم المتحدة عن سوريا في ٢٠٢٦ تتحدث صراحة عن استمرار غياب الأمن، والانتهاكات الواسعة لحقوق السكن والأرض والملكية، ونقص الوثائق المدنية، وصعوبات الإدماج وإعادة التوطين داخل البلاد، في وقت طرحت فيه الحكومة السورية الجديدة سياسة "No Camps 2026" لتقليص الاعتماد طويل الأمد على المخيمات ونقل السكان إلى ترتيبات سكنية وخدمية أكثر ديمومة. هذا يعني أن المسألة لم تعد فقط "عودة" بالمعنى الإنساني، بل إدارة بشرية شاملة لخرائط السكن، والامتصاص المحلي، والحقوق، والقدرة على الاستقرار. وفي هذا المستوى، يصبح من المشروع أن يُقرأ ملف العودة لا بوصفه باباً لاستعادة ما كان، بل بوصفه باباً لإعادة تشكيل ما سيكون.

أولاً: من شرعنة الشتات إلى إدارة العودة.. كيف يتحول حق الرجوع إلى مسار انتقائي؟

النقطة المركزية هنا أن الخطر لم يعد فقط في منع العودة كلياً، بل في إدارتها على نحو انتقائي وغير متكافئ. فبعد سقوط الأسد، قالت مفوضية اللاجئين إنه من السابق لأوانه فرض عودة قسرية، وحذرت من أن الأسئلة الكبرى حول الأمان والاستقرار ما زالت مفتوحة. لكن بحلول ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ بدأت دول مضيفة كلبنان وألمانيا وبريطانيا تتحرك نحو صيغ إعادة وعودة أكثر تنظيماً وربطاً بالتعاون مع دمشق: لبنان أطلق خطة عودة مدعومة أممياً تستهدف ما بين ٢٠٠ ألف و٤٠٠ ألف عائد في ٢٠٢٥، وألمانيا أعلنت في مارس ٢٠٢٦ برنامجاً مشتركاً مع دمشق لإعادة مئات الآلاف من السوريين والمساهمة في إعادة الإعمار، كما ناقشت بريطانيا مع الرئيس السوري التعاون في ملف العودة والهجرة وضبط الحدود. هذا لا يعني وجود "توطين ناعم" بسيط في الخارج بقدر ما يعني أن العودة نفسها صارت موضوع إدارة سياسية وأمنية واقتصادية، لا مجرد حق فردي حر ومباشر.

لكن عودة الناس إلى البلد لا تعني بالضرورة عودتهم إلى أمكنتهم الأصلية أو استرجاعهم حقهم الكامل في المكان. فوثائق الأمم المتحدة ومفوضية اللاجئين تؤكد أن من أكبر عوائق العودة اليوم: تدمير البيوت، ونقص الخدمات، وضعف سبل العيش، والأهم من ذلك كله مشكلات السكن والأرض والملكية والوثائق. كما أن مفوضية اللاجئين أشارت في مارس ٢٠٢٦ إلى أن كثيرين ممن يفكرون في العودة الدائمة يفعلون ذلك رغم محدودية السكن وإمكانية الإقامة مع الأقارب لا في بيوتهم الأصلية. لذلك فإن أخطر ما في المرحلة

الراهنة ليس فقط بقاء جزء من السوريين خارج البلاد، بل أن كثيراً ممن يعودون لا يعودون بالمعنى الكامل للعودة: أي لا يعودون إلى بيوتهم، ولا إلى وضع قانوني مستقر، ولا إلى ميزان قوة يسمح لهم باستعادة ما فقدوه. وهنا يصبح الشتات الخارجي والانتقال الداخلي والعودة الناقصة حلقات في مسار واحد ينتج فرزاً سكانياً طويل الأمد.

ثانياً: الملكية وإعادة الإعمار.. كيف يتحول الغياب إلى خسارة للمكان؟

إذا كان التهجير هو الوجه العنيف لتفكيك المجتمع، فإن الملكية هي الوجه القانوني البارد لتثبيت نتائجه. ف قانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨، الذي ظل حاضراً في الجدل السوري والدولي، أعطى الدولة صلاحيات واسعة لإنشاء مناطق إعادة تطوير وإجبار أصحاب الملكيات على إثبات حقوقهم ضمن آجال وإجراءات شديدة الصعوبة، وهو ما وصفته هيومن رايتس ووتش بأنه يخلق عقبة كبيرة أمام عودة المهجرين، فيما قالت رويترز آنذاك إن القانون أثار مخاوف واسعة من أن يفقد اللاجئون بيوتهم وأن يُثبَّت غيابهم قانونياً. وهذه ليست مسألة ماضية انتهت بسقوط الأسد؛ لأن ملف السكن والأرض والملكية بقي، حتى في وثائق الأمم المتحدة لسوريا ٢٠٢٦، من أخطر ملفات الانتقال وإعادة الاستقرار.

وفي الواقع الميداني بعد الأسد، لم يظهر أن هذا الملف حُلّ، بل ظهرت وجوه جديدة للفوضى العقارية والنزاع على السكن. ففي تحقيق لرويترز في أبريل ٢٠٢٥، نُقل عن مسؤولين محليين في دمشق أن نمطاً من الإخلاءات القسرية كان يجري من دون أوامر قضائية، حيث يُطرد سكان من بيوتهم على يد مسلحين ثم تُشغل الأملاك من آخرين. كما دعت محافظة دمشق في فبراير ٢٠٢٥ من يعتقدون أن أملاكهم صودرت ظلماً إلى تقديم شكاوى. هذه الوقائع لا تثبت "مؤامرة واحدة" بسيطة، لكنها تثبت ما هو أخطر بحثياً: أن الملكية نفسها أصبحت ساحة نزاع مفتوحة، وأن الغياب الطويل، وضعف الوثائق، وتبدل موازين القوة، والفوضى الانتقالية، كلها عوامل تخلق بيئة مثالية لتغيير من يملك المكان ومن يحق له العودة إليه. وهكذا لا يصبح التهجير مجرد حدث ماضٍ، بل يتحول إلى خسارة باردة ومستمرة للحق في المكان.

ثالثاً: أطراف دمشق والجنوب.. من الحزام العسكري إلى الحزام السكاني الهادئ

تزداد خطورة المسألة حين ننتقل من العموم السوري إلى المناطق الحساسة استراتيجياً: أطراف دمشق، والجنوب السوري، والمجالات القريبة من خطوط التهدئة والحدود والممرات المحتملة. ففي الجنوب، أعلنت إسرائيل بوضوح في فبراير ٢٠٢٥ أنها تريد نزع السلاح الكامل من القنيطرة ودرعا والسويداء، وأنها لن تسمح لقوات السلطة الجديدة أو الجيش الجديد بالوصول إلى المنطقة جنوب دمشق، مع ربط ذلك بحماية الدروز. هذا ليس شرطاً عسكرياً فقط؛ لأن أي منطقة يُفرض عليها هذا القدر من الانخفاض السيادي تتحول تدريجياً إلى بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية مقيّدة. وإذا أضيف إلى ذلك الاعتماد على الهدوء الحدودي، والتجارة، وتجنب الاستفزاز، فإن الحزام العسكري يصبح مع الوقت حزاماً سكانياً مروّضاً: أقل قابلية للمواجهة، وأكثر قابلية للعيش داخل شروط الأمن المفروض.

وفي هذا المعنى، فإن هندسة أطراف دمشق والجنوب لا تحتاج دائماً إلى مجازر أو نقل جماعي معلن للسكان. يكفي أن تتداخل قوانين الملكية، والفوضى العقارية، وشروط الأمن، ونزع السلاح، والتبعية الاقتصادية لكي تنتج مع الوقت بيئة بشرية مختلفة في السلوك والمصلحة والتكوين. وهذا هو جوهر ما يمكن تسميته هنا

"التطهير الجيوسياسي": ليس فقط من يخرج من المكان، بل أي نوع من السكان يبقى فيه، وبأي شروط، وبأي ذاكرة، وبأي قدرة على الاعتراض.

رابعاً: الممرات تحتاج أجساداً مطواعة.. الديموغرافيا الوظيفية للمسارات الجديدة

مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا أُطلق أصلاً بوصفه شبكة تربط الموانئ والسكك الحديدية والطاقة والكابلات والاتصالات و"إنترنت آمن ومستقر" عبر فضاء يمتد من الهند إلى الخليج ثم الأردن وإسرائيل وأوروبا. ومثل هذه الممرات لا تحتاج فقط إلى جغرافيا، بل إلى بيئات مستقرة وقابلة للضبط على طول خطها. لذلك، وإذا أُسقط هذا المنطق على سوريا مستقبلاً، فإن الخطر ليس في وجود قرار معلن بإعادة اختيار السكان، بل في أن تُعاد صياغة وظيفة المناطق الواقعة على مسارات الربط المحتملة: من فضاءات زراعية أو اجتماعية أو مقاومة أو هامشية، إلى فضاءات عبور وخدمات وأمن وطاقة، يكون استقرارها وانضباطها جزءاً من القيمة الاقتصادية للممر نفسه.

وهنا تتبدل علاقة الإنسان بالمكان. فالمزارع أو المالك أو المجتمع المحلي لا يعود مركز المعنى في الأرض، بل تصبح الأرض ذات قيمة لأنها تمر فيها البضائع أو الكابلات أو الطاقة. وعندما يحدث هذا التحول، يصبح السكان أنفسهم عرضة لإعادة تعريف دورهم: من أصحاب مكان إلى قوة خدمة وحراسة وامتصاص محلي لما يحتاجه الممر. وهذا ليس توصيفاً نهائياً لما وقع في سوريا اليوم، بل قراءة لما قد تفرضه منطق الممرات إذا دُمجت البلاد في هذه الشبكات من موقع الضعف والإنهاك.

خامساً: من "محرقة الوكلاء" إلى فراغات قابلة لإعادة التشكيل

ما ناقشناه في الفصل الثاني عن استنزاف الوكلاء وتفكك الشبكات المسلحة له أثر ديموغرافي مباشر حتى لو لم يُذكر بهذه اللغة. فوثيقة الأمم المتحدة لسوريا ٢٠٢٦ تشير إلى أن البلاد ما زالت تعاني من انعدام أمن واسع، وعدم اكتمال دمج الفصائل المسلحة، وعنف محلي، وعمليات قتل ونزوح في عدة مناطق. وعندما تتفكك شبكات النفوذ القديمة، وتنهار سلطات الأمر الواقع، وتبقى ملفات السلاح والملكية والإدارة المحلية معلقة، ينشأ فراغ قابل لإعادة التشكيل البشري. هذا الفراغ لا يُملأ دائماً بقرار مركزي واحد، بل بمزيج من المبادرات الأمنية، والمال، والإعمار، وشبكات النفوذ الجديدة، وقدرة بعض الفئات على العودة أو الامتصاص أو الاستحواذ أكثر من غيرها.

ومن هنا، فإن أثر "محرقة الوكلاء" لا يقتصر على إنهاء الميليشيات كقوة عسكرية، بل يمتد إلى تحرير المساحات الاجتماعية التي كانت تلك الميليشيات أو الكتل المرتبطة بها تشغلها أو تحميها أو تستفيد منها. وكلما اتسعت هذه الفراغات، زادت قابلية البلاد للدخول في طور جديد من إعادة رسم من يسكن وأين يسكن وتحت أي سلطة يعيش.

الخلاصة: الاحتلال البشري هو الأخطر

أخطر ما في هذا المحور أن السيطرة هنا لا تتعلق فقط بالأرض، بل بمن يملك حق أن يعيش على هذه الأرض، وأن يعود إليها، وأن يثبت ملكيته فيها، وأن يبني مستقبله فوقها. فإذا كانت الفصول السابقة قد بينت كيف يجري تفكيك الدولة، وربط الاقتصاد بالشريان الخارجي، وإعادة هندسة الوعي، فإن الفصل الثامن تكشف البعد الأشد دواماً: هندسة البشر أنفسهم. وليس المقصود بذلك دائماً المجازر أو التهجير

الخشن وحده، بل ما هو أبرد وأطول عمراً: إدارة العودة، تعقيد الملكية، ربط السكن بالإعمار، إخضاع الأطراف لشروط الأمن، وتحويل المكان من حق طبيعي إلى امتياز مشروط. وعند هذه النقطة، لا يعود الوطن مجرد خريطة مهددة، بل يتحول إلى مساحة يُعاد اختيار من يثبت فيها فعلياً ومن يبقى خارجها أو على هامشها.

التطهير الجيوسياسي في معناه الأعمق لا يعني فقط إزالة بشر من أرضهم بالقوة، بل قتل حقهم في المكان على مدى سنوات عبر القانون والفقر والإنهاك والإدارة الانتقائية للعودة. السيادة الحقيقة ليست فقط سيادة العلم فوق الأرض، بل سيادة الشعب على أرضه وحقه في الرجوع إليها والعيش فيها من دون أن يتحول إلى رقم داخل منظومة أمنية أو استثمارية أو ديموغرافية أكبر منه.

الفصل التاسع: الشرعية الاقتصادية والمالية

من اقتصاد الحرب إلى "سلام الاستثمار"

بينما تنشغل المنطقة بأصداء المعارك في ربيع ٢٠٢٦، تجري في الغرف الاقتصادية وشركات الاستثمار والمؤسسات المالية عملية وضع الأساس الصلب للمرحلة القادمة. فإذا كانت الفصول السابقة قد تناولت تفكيك الجغرافيا، وضبط الهوية، وإعادة تشكيل الديموغرافيا، وانتزاع الشرعية السياسية، فإن هذا الفصل تتناول ما يمنح كل ذلك طاقة الاستمرار: المال. فالمخطط الذي يريد تثبيت ترتيباته لعقود لا يكفيه أن يربح الحرب أو يفرض الهدوء؛ بل يحتاج أن يجعل الاستقرار الاقتصادي نفسه مشروطاً بالبقاء داخل المنظومة الجديدة. وهنا لا تُقدَّم التبعية على أنها استسلام سياسي صريح، بل على أنها إعادة إعمار، واستقرار مالي، وفرص عمل، وبنية تحتية، واندماج في السوق. وفي هذا السياق، يصبح الخطر الحقيقي أن تتحول لقمة العيش من حق طبيعي إلى أداة انضباط سياسي، وأن تتحول التنمية من مشروع وطني إلى صيغة إعادة برمجة للاقتصاد والمجتمع والدولة معاً. وقد شهدت سوريا منذ ٢٠٢٥ موجة واضحة من هذا المسار: تخفيف أمريكي للعقوبات، ورفع أوروبي للعقوبات الاقتصادية، وسداد متأخرات للبنك الدولي، وصفقات بمليارات الدولارات في الطاقة والموانئ والاتصالات والعقار.

أولاً: المال المشروط.. من تخفيف العقوبات إلى هندسة السلوك

التحول الأبرز هنا أن المال لم يعد مجرد وسيلة إنقاذ اقتصادي، بل صار لغة سياسية كاملة. فعندما أصدرت الإدارة الأمريكية في مايو ٢٠٢٥ أوامر قالت إنها ترفع العقوبات عملياً عن سوريا، سمحت بالتعامل مع الحكومة الانتقالية والبنك المركزي والمؤسسات المملوكة للدولة. وبعد أيام، رفع الاتحاد الأوروبي العقوبات الاقتصادية عن سوريا دعماً لـ "الانتقال والتعافي". ثم جاء التحرك السعودي-القطري لسداد متأخرات سوريا للبنك الدولي، بما فتح الباب أمام ملايين الدولارات من المنح ودعم الموازنة، بينما أعلن البنك الدولي أن أول مشروع سيتركز على الكهرباء وأن تسوية المتأخرات تضع الأساس لإعادة دمج سوريا في النظام المالي العالمي. هذه الوقائع لا تعني فقط أن المال عاد، بل تعني أن باب المال نفسه صار بوابة إعادة إدخال سوريا في منظومة دولية جديدة بشروطها ومحدداتها وأولوياتها.

وهنا يظهر ما يمكن تسميته "المال المشروط" أو "الانضباط عبر التمويل". فالدعم المالي لا يأتي إلى فراغ سياسي، بل يأتي داخل بيئة تتشكل فيها علاقات جديدة للأمن والتجارة والاتصالات والطاقة. وقد تجلى ذلك بوضوح في ملف الرواتب نفسها: ففي مايو ٢٠٢٥ وافقت واشنطن على تمويل قطري قدره ٢٩ مليون دولار شهرياً لثلاثة أشهر قابلة للتمديد لدفع رواتب العاملين المدنيين في القطاع العام، عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثم أعلنت السعودية وقطر لاحقاً دعمهما المشترك لموظفي الدولة السوريين. هذا النوع من التمويل لا يعني تلقائياً "مؤامرة"، لكنه يعني أن الوظائف الأساسية للدولة، وحتى انتظام الرواتب، باتت قابلة للارتباط بقرار مانحين خارجيين وإعفاءاتهم وترتيباتهم السياسية. وعندما يصل الاقتصاد إلى هذه المرحلة، يصبح من السهل أن يتحول الهدوء والانضباط السياسي إلى شرط غير معلن لاستمرار التدفق المالي.

ثانياً: من إعادة الإعمار إلى إعادة توجيه الاقتصاد

الاقتصاد في هذه المرحلة لا يُعاد تشغيله فقط، بل يُعاد توجيهه. فخلال ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ ظهرت موجة كبيرة من الصفقات التي تركزت في قطاعات محددة: الطاقة، والموانئ، والاتصالات، والعقار، والنقل، والبنية التحتية. في فبراير ٢٠٢٦ جرى الإعلان عن مشروع لشركات سعودية وأمريكية لاستكشاف النفط والغاز وتطوير البنية التحتية للطاقة في شمال شرق سوريا. وفي مايو ويوليو ٢٠٢٥ وُقعت تفاهمات واتفاقات مع DP World الإماراتية لتطوير ميناء طرطوس وإقامة مناطق صناعية وحرة. وفي يونيو ٢٠٢٥ بدأت مفاوضات مع شركات اتصالات خليجية لمشروع "SilkLink" للألياف الضوئية بقيمة تقارب ٣٠٠ مليون دولار، يهدف إلى تحويل سوريا إلى ممر رقمي "شمال-جنوب وشرق-غرب". ثم في أغسطس ٢٠٢٥ وقعت سوريا ١٢ صفقة استثمارية بقيمة ١٤ مليار دولار، بينها مطار جديد في دمشق ومترو ومشروعات عقارية كبرى. هذه ليست فقط أخبار استثمارية متفرقة؛ إنها تكشف أي نوع من الاقتصاد يُعاد بناؤه وأي مفاصل يتركز فيها الخارج أولاً.

وهنا تبرز الفكرة المركزية في هذا المحور: الخطر ليس في وجود استثمار خارجي بحد ذاته، فكل بلد خارج من حرب يحتاج إلى استثمار، بل في أن يتشكل الاقتصاد الجديد على قاعدة الربط، والخدمات، والعقار، والطاقة، واللوجستيات، والاتصالات، أكثر من تشكله على قاعدة الإنتاج الوطني المستقل، والصناعة الثقيلة، والزراعة المحمية، والقدرة الذاتية طويلة الأمد. وعندما يتجه الاقتصاد بهذا الشكل، تتحول الدولة تدريجياً من دولة تريد أن تنتج لتأكل وتقرر، إلى دولة تريد أن تندمج لتعيش. وهذه النقلة بالذات هي التي تجعل التنمية قابلة لأن تصبح بديلاً عن الحرية: إذ يُقال للمجتمع ضمناً إن تحسين الطرق، والمرافئ، والكهرباء، والإنترنت، وفرص الاستثمار، أهم من الأسئلة الكبرى عن الاستقلال والسيادة واتجاه الاقتصاد نفسه. وتدعم المعطيات هذه القراءة، لأن معظم الصفقات المعلنة حتى الآن تركزت في البنية التحتية والربط والاتصالات والعقار والطاقة، لا في مشروع واسع لإعادة بناء قاعدة إنتاج وطنية مستقلة.

ثالثاً: الديون والبنك الدولي.. كيف تتحول المساعدة إلى هندسة لأولويات الدولة

من أخطر ما في هذه المرحلة أن إعادة الإعمار لا تعني فقط دخول الأموال، بل أيضاً دخول مؤسسات التوجيه المالي الدولي. فسداد السعودية وقطر لمتأخرات سوريا للبنك الدولي البالغة ١٥,٥ مليون دولار جعل البلاد مؤهلة لمنح جديدة ودعم للموازنة، وأعلن البنك أن أول مشروع سيركز على الكهرباء، وأن إعادة

الانخراط ستتوسع لاحقاً مع تعبئة تمويل عام وخاص. كما عاد صندوق النقد الدولي إلى تعيين أول رئيس بعثة لسوريا منذ ١٤ عاماً، وبدأ الحديث عن إعادة بناء البنية المالية والمؤسساتية للدولة. في الظاهر، هذه خطوات طبيعية لدولة منهكة تحتاج إلى إعادة وصل نفسها بالنظام المالي الدولي. لكن في القراءة السياسية لهذا البحث، تكمن الخطورة في أن من يموّل البداية يشارك بالضرورة في تحديد جدول الأولويات: ما الذي يُصلح أولاً، وما الذي يُؤجل، وما الذي يعدّ "إصلاحاً"، وما الذي يعدّ "مخاطرة"، وما الذي يستحق التمويل، وما الذي لا يستحقه.

وهكذا لا تصبح الديون والمنح مجرد أدوات إنقاذ، بل أدوات إعادة تعريف لوظيفة الدولة. فالسيادة هنا لا تُصادر بضربة واحدة، بل عبر تراكم الشروط المرافقة للتمويل، وعبر الاعتماد المتزايد على مؤسسات وممولين يملكون القدرة على تحديد ما هو "معقول" اقتصادياً وما هو "مبالغ فيه" سياسياً. وعندما تصبح الكهرباء، والرواتب، والاتصال، والميناء، والمطار، وقطاع الاتصالات، مرهونة بمسارات تمويل وموافقات وشراكات خارجية، تتعرض الإرادة الاقتصادية الوطنية إلى إعادة تهذيب تدريجية حتى لا تخرج عن السقف المرسوم لها. ولهذا فإن الخطر في ملف الديون والتمويل ليس فقط في حجم المال، بل في شكل العلاقة التي ينشئها المال بين الدولة والممولين.

رابعاً: البنية التحتية بوصفها سياسة.. الموانئ والاتصالات والطاقة ليست محايدة

حين توقّع دولة منهكة صفقات في الموانئ والاتصالات والطاقة، فهذه ليست قرارات تقنية محايدة. ميناء طرطوس، مثلاً، لم يدخل فقط في مشروع تطوير بقيمة ٨٠٠ مليون دولار؛ بل شمل أيضاً إنشاء مناطق صناعية وحرة، أي أن الميناء نفسه صار بوابة لإعادة تعريف وظيفة الساحل واللوجستيات والتجارة في الاقتصاد السوري الجديد. وفي ملف الاتصالات، لم تقتصر المسألة على تطوير الشبكة؛ بل دخلت واشنطن مباشرة في فبراير ٢٠٢٦ على خط إعادة بناء قطاع الاتصالات، محذرة دمشق من الاعتماد على التكنولوجيا الصينية، وحاثة إياها على استخدام تكنولوجيا أمريكية أو من "دول حليفة". معنى ذلك أن البنية التحتية نفسها صارت ساحة تنافس على التموضع الجيوسياسي. فالشبكة ليست شبكة فقط، والميناء ليس ميناء فقط، والكهرباء ليست كهرباء فقط؛ بل كلها منافذ يتقرر عبرها إلى أي محور تقني ومالي وأمني ستُربط الدولة.

وهذا ما يجعل حديث "التنمية" بحاجة إلى حذر شديد. فالتنمية الحقيقية ليست فقط أن تُمدّ خطوط الألياف الضوئية، أو يُبنى ميناء، أو يُرفع إنتاج الكهرباء، بل أن تكون هذه المشاريع جزءاً من رؤية وطنية مستقلة تحدد ما الذي يُخدم أولاً، ولمن، وبأي شروط، وبأي عائد سيادي. أما حين تأتي البنية التحتية ضمن موجة ربط إقليمي وممرات واتصالات وتكنولوجيا واستثمارات مشروطة، فإنها قد تتحول من وسيلة لتحرير الدولة إلى وسيلة لتثبيت موقعها داخل منظومة أكبر منها. ومن هنا فإن أخطر ما في الشرعية الاقتصادية ليس المال ذاته، بل أن يتحول المال إلى لغة جديدة للسيادة المنقوصة.

خامساً: من الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد المناطق والميزات التفاضلية

الاستثمار يتقدم أحياناً عبر قطاعات ومناطق وقنوات مختلفة، بما يخلق خطر تفاوت اقتصادي-سياسي قابل للتحول إلى تفاوت في الشرعية نفسها. فمشروع الطاقة في الشمال الشرقي جاء من خلال تفاهم خاص بتلك المنطقة بعد إعادة دمجها، بينما مشروعات الساحل ارتبطت بالموانئ، ومشروعات الاتصالات اتخذت

طابع الممر الرقمي، ومشروعات الجنوب تظل مرتبطة بسقف أمني وسياسي خاص. ومع اتساع هذه الدينامية، يمكن أن ينشأ نموذج تصبح فيه كل منطقة معنية بإثبات "جاذبيتها" و"هدوئها" و"قابليتها" للاستثمار أمام الخارج، بدل أن تكون جزءاً من اقتصاد وطني موحد توزع فيه الموارد بقرار مركزي سيادي.

وهنا لا تكون المشكلة فقط في التفاوت الاقتصادي، بل في التفاوت في العلاقة مع الخارج. فالمنطقة التي تحصل على الطاقة أو الألياف الضوئية أو الاستثمار العقاري أو الميناء أو الحماية قد تبدأ، مع الوقت، في بناء مصلحتها الخاصة في استمرار هذه الصيغة، ولو على حساب تماسك الاقتصاد الوطني كله. وهذا هو المعنى الأعمق لما تسميه هذا الفصل "سلام الاستثمار": أن تصبح كل منطقة، وكل قطاع، وكل نخبة اقتصادية، أكثر ارتباطاً باستمرار التدفق والاستقرار من ارتباطها بإعادة بناء سيادة اقتصادية موحدة للبلاد. عندها لا يعود الخارج محتاجاً إلى فرض التقسيم السياسي الصريح؛ يكفيه أن يرسخ اقتصادات نفوذ متجاورة داخل الدولة الواحدة.

الخلاصة: الرفاهية المشروطة هي القيد الجديد

إسرائيل، في هذه المرحلة من المشروع، لا تحتاج فقط إلى أن تُخضع الجغرافيا أو أن تعيد تعريف الشرعية السياسية، بل تحتاج إلى أن تجعل السلام مع المنظومة الجديدة يبدو مربحاً. وهنا تحديداً تظهر الشرعية الاقتصادية والمالية بوصفها التوقيع العملي على كل ما سبق. فالإنهاك الطويل الذي أصاب سوريا والمشرق يجعل فكرة "الاستقرار بأي ثمن" مغرية، ويجعل أي حديث عن السيادة والحقوق والحرية قابلاً للتصوير على أنه ترف أيديولوجي يعطل الكهرباء، ويؤخر الرواتب، ويخيف المستثمرين، ويعطل الموانئ، ويهدد الاتصالات. وهذه هي الصيغة الأخطر من السيطرة: أن لا يُطلب من المجتمع أن يخون نفسه صراحة، بل أن يُطلب منه فقط أن يؤجل نفسه إلى أجل غير معلوم مقابل فرصة تنفس اقتصادي. وكلما نجحت هذه الصيغة، تحولت التنمية من مشروع تحرر وطني إلى قفص ذهبي: فيه كهرباء أكثر، واتصالات أفضل، وميناء أنشط، ورواتب أهدأ، لكن مفاتيحه النهائية ليست كلها في يد الدولة والمجتمع، بل في يد شبكة أوسع من الممولين والضامنين ومراكز النفوذ الإقليمي والدولي.

ولهذا فإن التنمية الحقيقية ليست مجرد تدفق استثمارات، بل قدرة المجتمع على أن يبني اقتصاده من دون أن يفقد حقه في القرار. أما التنمية التي تأتي كمكافأة على الانضباط داخل منظومة مفروضة، فهي ليست تحرراً اقتصادياً، بل إعادة ترتيب للاعتماد. وهنا تنكشف العبارة التي يقوم عليها هذا المحور كله: التنمية كبديل عن الحرية ليست تنمية بريئة، بل سياسة كاملة، هدفها أن يتحول التنازل المنظم إلى قصة نجاح، وأن تتحول السيادة المنقوصة إلى ثمن يبدو "معقولاً" في نظر مجتمع متعب. وهذا، بالضبط، هو الشكل الأحدث من أشكال الشرعية الاقتصادية: رفاهية مشروطة، واستقرار مشروط، وإعمار مشروط، وكلها تقدم نفسها كأنها البديل الوحيد الممكن للحياة.

الفصل العاشر: السيادة الرقمية والتبعية الكاملة

من الدولة الوطنية إلى المنصة الوظيفية

بحلول أبريل ٢٠٢٦، لا تبدو المنطقة أمام أحداث متناثرة بقدر ما تبدو أمام منظومة يجري تجميعها قطعة فوق قطعة. فالحرب على إيران ما تزال مشتعلة، لكن بالتوازي معها تتحرك مشاريع الاتصالات، والموانئ، والطاقة، والتمويل، والآليات الأمنية، والاستثمار، وإعادة الإدماج المالي. لهذا لا يجب قراءة الفصول التسعة السابقة بوصفها أبواباً منفصلة؛ فهي في مجموعها تصف مراحل انتقال من دولة وطنية مثقلة بالحرب والانهيار إلى بنية إقليمية جديدة تُدار عبر الربط والانضباط والخدمة. في هذه اللحظة لا يعود السؤال فقط من يربح الحرب، بل من يملك مفاتيح تشغيل الحياة بعدها: من يشغل الميناء، ومن يغذي الشبكة، ومن يموّل الرواتب، ومن يحدد معايير الاتصال، ومن يضبط خطوط البيانات والطاقة والتجارة. هنا تحديداً يظهر معنى السيادة الرقمية والتبعية الكاملة: أن يتحول الوطن من كيان سيادي إلى منصة خدمات كبيرة تعمل داخل نظام تشغيل لا تملكه بالكامل.

أولاً: "نظام التشغيل الإقليمي".. حين تصبح الدولة تطبيقاً فوق بنية لا تملكها

في مرحلته الأخيرة، لا يكتفي هذا المسار بربط الاقتصاد أو الأمن، بل يتجه إلى ربط الإدارة نفسها. ففي فبراير ٢٠٢٦ نقلت رويترز أن واشنطن ضغطت على دمشق لإعادة النظر في اعتمادها على التكنولوجيا الصينية في قطاع الاتصالات، وشجعتها على استخدام تقنيات من الولايات المتحدة أو "الدول الحليفة"، في وقت كانت سوريا تتفاوض فيه مع شركات خليجية على مشروع ألياف ضوئية ضخم بقيمة ٣٠٠ مليون دولار تحت اسم "SilkLink"، وتتحرك أيضاً لربط نفسها بكابل بحري دولي جديد عبر مشروع Medusa. كما أن آلية الاتصال التي أُنشئت بين سوريا وإسرائيل في يناير ٢٠٢٦ لم تقتصر على الأمن والاستخبارات، بل شملت أيضاً "القضايا التجارية". هذه الوقائع، حين توضع في سياق واحد، تعني أن البنية التقنية والإدارية للدولة لم تعد تُبنى داخل منطق وطني صرف، بل داخل منظومة معايير وشبكات وضغوط وشراكات خارجية.

وفي هذا المستوى، يصبح تشبيه الدولة بـ "التطبيق" أكثر من مجرد استعارة. فالحكومة الإلكترونية، وأنظمة الدفع، والهوية الرقمية، والاتصالات، والمرافئ الذكية، والخدمات اللوجستية، كلها إذا بُنيت فوق تجهيزات ومعايير وتحديثات وواجهات تحكم خارجية، فإن الدولة تبقى موجودة شكلياً، لكن قدرتها على العمل المستقل تصبح مقيدة بالبنية التي تشغلها. لا يعود الاحتلال هنا بحاجة إلى جندي عند كل زاوية؛ يكفي أن تصبح الخوادم، والتحديثات، ومسارات البيانات، ومفاتيح الامتثال والعقود، جزءاً من شبكة لا تملك الدولة قرارها الكامل. وعندها تنتقل السيادة من السيطرة على الأرض وحدها إلى السيطرة على البروتوكول الذي تعمل عبره الحياة اليومية.

ثانياً: الممرات كأعصاب للمنظومة.. من طريق التجارة إلى جهاز التحكم

هذا المعنى يتأكد أكثر حين ننظر إلى مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC). فالمذكرة الرسمية التي أعلنها قادة الولايات المتحدة والهند والسعودية والإمارات وأوروبا في سبتمبر ٢٠٢٣ لم تتحدث فقط عن سفن وقطارات، بل عن شبكات سكك حديدية، وكابلات كهرباء، وربط طاقة نظيفة، وكابلات اتصالات بحرية، وبنية رقمية. أي أننا لسنا أمام طريق بضائع فحسب، بل أمام جهاز عصبي إقليمي يُفترض أن يحمل الحركة والطاقة والبيانات معاً. وعندما تدخل دولة منهكة مثل سوريا في بيئة كهذه من موقع الحاجة لا الندية، فإن الربط لا يكون مجرد فرصة اقتصادية، بل يصبح أيضاً إعادة تعريف لوظيفتها: من دولة تحدد شروط انخراطها إلى عقدة عبور داخل منظومة أكبر.

ولهذا فإن الممرات ليست بنية تحتية محايدة. فهي تصنع، بالتدريج، ما يمكن تسميته "الاعتماد المتبادل القسري": كل طرف يحتاج تدفق الطاقة، والبيانات، والعبور، والتمويل، والهدوء؛ وكل اضطراب محلي يُعاد تعريفه فوراً بوصفه تهديداً للممر لا بوصفه تعبيراً عن نزاع سياسي أو اجتماعي مشروع. وعندما يصبح أمن الممر هو اللغة العليا التي تُقاس بها المصلحة، تتحول حماية الأنابيب والكابلات والمرافئ والسكك إلى أولوية فوقية قد تتقدم على حقوق السكان أنفسهم. هنا لا يعود القمع، إذا وقع، قمعاً باسم الدولة فقط، بل باسم "استقرار الشبكة" و"أمن الاستثمار" و"سلامة الإمداد".

ثالثاً: اكتمال "الشرعية الوظيفية".. الدولة بوصفها مزود خدمة لا حامل قضية

في نهاية هذا الكتاب، يتضح أن كل ما سبق يقود إلى إعادة تعريف الشرعية نفسها. فالحكومة لم يعد يُطلب منها، في المنظومة الجديدة، أن تحمل مشروعاً وطنياً أو تاريخياً أو حتى برنامجاً سيادياً متكاملاً؛ المطلوب منها أن تؤدي الوظيفة: أن تضبط الحدود، وتحمي خطوط الطاقة، وتؤمّن المرافئ، وتحافظ على استقرار الشبكات، وتضمن استمرار الرواتب، وتسهل العبور والتجارة. وهذا ليس مجرد استنتاج نظري. ففي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ موّلت قطر، بموافقة أمريكية وإعفاء من العقوبات، جزءاً من رواتب القطاع العام السوري؛ ثم سددت السعودية وقطر متأخرات سوريا للبنك الدولي، ما جعلها مؤهلة لمنح جديدة ولدعم للموازنة، وكان أول مشروع كبير وافق عليه البنك الدولي يركز على الكهرباء. بالتوازي، وُقعت صفقات بمئات الملايين للموانئ والألياف الضوئية، ومليارات للطاقة والمطارات. وهكذا يصبح الحكم، في نظر المجتمع المنهك، مقاساً أكثر فأكثر بمعيار واحد: هل تعمل الخدمة؟

وعندما تصل الدولة إلى هذه المرحلة، تتبدل نظرة المواطن إلى الشرعية. فبعد هندسة الهوية، وضبط الديموغرافيا، وربط الاقتصاد بالشريان الخارجي، يصبح السؤال الشعبي الأكثر إلحاحاً: هل الإنترنت يعمل؟ هل الكهرباء مستقرة؟ هل المطار مفتوح؟ هل الرواتب تُدفع؟ وإذا كانت الإجابة نعم، فإن خطر "القفص الذهبي" يبدأ بالتحول إلى واقع مقبول: خدمات أفضل، وربط أكبر، وتمويل أوفر، لكن داخل حدود لا تُطرح فيها أسئلة السيادة إلا بوصفها عبئاً على الاستقرار. وهنا تبلغ الشرعية الوظيفية ذروتها: حكومة مقبولة لأنها تشغل المنصة، لا لأنها تمثل الإرادة التاريخية للمجتمع أو تدافع عن حقوقه العليا.

رابعاً: "المنصة الوظيفية" بدل الدولة الوطنية

إذا جمعتَ ما سبق كله، ظهرت الصورة النهائية بوضوح: تفكيك الجغرافيا جعل الأطراف قابلة للضبط، وهندسة الهوية خففت مركزية العداء، والشرعية المكانية في القدس أضعفت آخر الرموز الجامعة، والهندسة الديموغرافية أعادت ترتيب من يثبت في المكان، والشرعية الاقتصادية حولت الإعمار إلى بوابة نفوذ، ثم جاءت البنية الرقمية لتربط كل ذلك داخل منصة تشغيل واحدة. في هذه الصيغة، لا تختفي الدولة تماماً، لكنها تفقد مضمونها القديم: لا تعود حاملة لمشروع سيادي، بل واجهة تشغيلية داخل نظام أوسع. الميناء يعمل، والألياف الضوئية يعمل، والكهرباء تتحسن، والمطار يُبنى، والتمويل يتدفق، لكن مفاتيح كثيرة من هذه المنظومة تبقى موزعة بين الممول، والمشغّل، والوسيط، والضامن الأمني، ومراكز القرار الخارجي.

وهذا هو المعنى الأدق لعبارة "من الدولة الوطنية إلى المنصة الوظيفية". فالدولة التقليدية كانت، نظرياً على الأقل، تملك أن تغلق وتفتح وتفاوض وتنتج وتقرر وفق ميزانها الداخلي. أما المنصة الوظيفية فوظيفتها

الأساسية هي الاستمرار في الخدمة داخل الشبكة: لا يهم كثيراً من يحكم بقدر ما يهم ألا تتعطل الأنابيب، ولا تتوقف البيانات، ولا تنقطع الرواتب، ولا يُربك الداخل تدفق الاستثمار. ومن هنا يصبح الخروج من المنظومة الجديدة ليس قراراً سياسياً شجاعاً فحسب، بل قراراً قد يبدو، في لحظة ما، مكلفاً تقنياً وإدارياً ومالياً إلى حد الشلل. وهذا هو اكتمال القفص: أن يصبح الخارج من التبعية مهدداً بانطفاء المنصة نفسها.

خامساً: التحذير الأخير .. الوعي هو الثغرة الوحيدة

مع ذلك، لا ينبغي أن يُقرأ هذا المحور بوصفه إعلاناً بأن المعركة انتهت. فكل ما سبق، رغم قوته التقنية والمالية والسياسية، ما يزال يفتقر إلى الشرعية الشعبية العمومية. البيانات المتاحة عن الرأي العام العربي تُظهر أن دعم التطبيع ما يزال منخفضاً جداً؛ "عرب باروميتر" قال في ٢٠٢٥ إن التأييد لم يتجاوز ١٣٪ في أي من الدول السبع التي شملها المسح، بينما أظهر "مؤشر الرأي العربي ٢٠٢٥" أن ٨٧٪ من المشاركين يعارضون الاعتراف بإسرائيل، وأن ٦٪ فقط يقبلون به، ونصف هؤلاء يربطونه أصلاً بقيام دولة فلسطينية. هذا يعني أن القفص، مهما بدا متماسكاً من الخارج، ما يزال قسراً ناعماً أكثر منه رضىً حقيقياً.

ولهذا فإن الوعي، كما تقول مسودتك، ليس مجرد خاتمة وعظية بل هو فعلاً الثغرة الوحيدة. لأن المنظومة الجديدة تراهن على أن تتحول التبعية إلى معنى بديهي، وأن يبدو الاستقرار التبعي أكثر عقلانية من الحرية المكلفة. فإذا انكسر هذا الإيهام، وعاد المجتمع ليرى أن الكهرباء، والرواتب، والممرات، والاتصالات، والموانئ، ليست بدائل عن السيادة بل أدوات يجب أن تُستعاد داخلها، فإن "القفص الذهبي" يفقد أهم عناصره: قبوله الذهني. وما لا يملك الشرعية الشعبية الحقيقية يبقى، في النهاية، مهما طال عمره، معرضاً للتصدع من داخله.

خاتمة داخلية للباب الأول

في أبريل ٢٠٢٦، لا تقف المنطقة أمام "نهاية التاريخ"، بل أمام محاولة فرض نهاية معينة عليه. المشروع المطروح يريد إقناع المجتمعات بأن زمن الحقوق الكبرى انتهى، وأن عصر المنصات والربط والاستقرار التبعي هو الأفق الأخير الممكن. لكنه، في جوهره، لا يقدم سلاماً عادلاً ولا سيادة حديثة، بل يعرض نسخة محدثة من الإخضاع: دولة تعمل لكن لا تقرر بالكامل، مجتمع يستهلك لكن لا يختار اتجاهه، واقتصاد يتحسن لكن داخل سقف مرسوم، وهوية تتكيف لكن تحت ضغط الإنهاك لا بحرية القناعة. لهذا فإن "السيادة الرقمية والتبعية الكاملة" ليست مجرد تطور تقني، بل الخاتمة المنطقية لكل ما سبق: الجغرافيا، والهوية، والقدس، والشرعية، والديموغرافيا، والاقتصاد، كلها تُربط في نهاية المطاف داخل نظام تشغيل واحد. والسؤال الأخير الذي تتركه هذا الكتاب ليس: هل المنظومة قوية؟ بل: هل يمكن لمجتمع أن يعيش داخل القفص طويلاً دون أن يتذكر أنه قفص؟

الباب الثاني: استكمال الخريطة الإقليمية

الفصل الحادي عشر: مصر والأردن: تحييد الجوار القريب وتثبيت الحدود الآمنة

من إخراج الجبهات الأقرب من معادلة الحرب إلى نقل مركز الاشتباك نحو سوريا والعراق

لا يمكن فهم ما جرى في سوريا والعراق من دون العودة إلى الحقيقة التأسيسية التي سبقت ذلك كله: الجبهتان الأقرب إلى إسرائيل، أي الجبهة المصرية والجبهة الأردنية، جرى تحييدهما مبكراً وتثبيت هذا التحييد باتفاقات سلام طويلة الأمد. ومنذ تلك اللحظة لم تعد إسرائيل مضطرة إلى إدارة تهديد شامل على كل أطرافها مرة واحدة؛ صار بإمكانها أن تعمل على الجبهة الأخطر المتبقية، أي الجبهة المشرقية التي يكوّنها المجال السوري - العراقي بما يحمله من عمق جغرافي، وتشابك مع لبنان وفلسطين، وقابلية لإنتاج تهديدات عسكرية أو صاروخية أو لوجستية أوسع.

لهذا لا ينبغي أن تُقرأ مصر والأردن في هذا الكتاب بوصفهما مجرد دولتين اختارتا السلام، بل بوصفهما المرحلة التأسيسية التي أمّنت الحدود الأقرب، وحررت المخطط الأوسع من عبء المواجهة المتزامنة. فمصر بعد كامب ديفيد خرجت من منطق الحرب النظامية المفتوحة، والأردن بعد وادي عربة تحوّل من جبهة محتملة إلى حزام استقرار وحدود مضبوطة. بهذا المعنى، لم يكن التحييد مجرد قرار سياسي، بل إعادة توزيع كاملة للخطر داخل الإقليم: الخطر لم يعد يأتي من الجنوب أو الشرق القريب، بل من المشرق الذي ما يزال يحتفظ بإمكانية التشكل العسكري والسياسي ضد إسرائيل.

ومن هنا يمكن فهم لماذا تركز الكسر الأشد لاحقاً على العراق وسوريا. فالعراق كان "الجمجمة العربية" التي لا بد من كسرها حتى ينهار التوازن الاستراتيجي في المشرق، وسوريا كانت العقدة التي تربط فلسطين بلبنان والعراق وإيران وشرق المتوسط. بعد تحييد مصر والأردن، لم يبقَ أمام المشروع إلا العمل على هاتين القوتين: الأولى بتدمير الدولة والجيش وفتح الباب للميليشيات، والثانية بإبقاء الجبهة هادئة شكلاً ومفككة مضموناً، ثم تحويلها بعد ٢٠١١ إلى ساحة حرب شاملة وإنهاك مفتوح.

لكن دور مصر لم يتوقف عند لحظة التحييد التاريخي. فمع غزة، ومعبر رفح، وملف المساعدات، وترتيبات الحدود، وحقول الغاز وشرق المتوسط، ظلت القاهرة جزءاً من منظومة الضبط لا مجرد شاهد عليها. ولذلك فإن السؤال عن مصر اليوم ليس: هل هي في قلب الحرب؟ بل: كيف جرى تحويل وزنها الجغرافي والسياسي إلى ركن من أركان الاستقرار الحدودي، وإلى ضلع لا يمكن تجاوزه في أي ترتيب لغزة وشرق المتوسط والطاقة؟ أما الأردن، فقد تحول مع الوقت إلى وظيفة أكثر هدوءاً لكنها لا تقل أهمية: ممر، وحاجز، ومجال عبور وضبط وتنسيق، ودولة يُراد لها أن تظل مستقرة بما يكفي لحماية الجغرافيا الملاصقة لفلسطين.

بهذا المعنى، فإن مصر والأردن لا يقفان في هذا الكتاب على هامش المشهد، بل في بدايته. فقبل تكسير الجبهة الأخطر، كان لا بد من تحييد الجوار القريب. وقبل دفع الخليج نحو الإدماج اللاحق، كان لا بد من تثبيت حدود لا تهدد المركز. إنهما ليسا صورة "السلام" كما تسوقها اللغة الرسمية، بل المرحلة التي سمحت لبقية المراحل أن تُدار بأقل كلفة وأكثر تركيزاً.

الفصل الثاني عشر: الخليج بين الإدماج الإجباري والتهديد الإيراني

من البعد الجغرافي الآمن إلى المال والطاقة والشرعية الإقليمية

الخليج، بخلاف سوريا والعراق، لم يكن خطراً حدودياً مباشراً على إسرائيل. فهو بعيد عن حدودها المباشرة، ولا يملك بحكم الجغرافيا وظيفة الجبهة الأولى في الحرب التقليدية. لكن هذا البعد نفسه لم يجعله غير مهم؛ بل جعله هدفاً من نوع آخر: فضاء المال والطاقة والاستثمار والممرات والشرعية الإقليمية. وإذا كانت سوريا والعراق ساحتين للتكسير وإعادة تشكيل المجال، فإن الخليج كان الساحة التي يُراد إدماجها تدريجياً في النظام الجديد، لا سحقها عسكرياً.

ومن هنا يصبح التهديد الإيراني جزءاً من آلية الدفع لا مجرد خطر منفصل. فكلما تضخم الخوف الخليجي من الصواريخ والوكلاء والاضطراب البحري وتهديد الطاقة، ازداد القبول العملي بفكرة أن إسرائيل ليست فقط كياناً قائماً، بل شريكاً أمنياً وتكنولوجياً واقتصادياً يمكن أن يخفف الخطر أو يعيد توزيع كلفته. بهذا المعنى، لم يُستخدم التهديد الإيراني لتخويف الخليج من الحرب فقط، بل لدفعه إلى إعادة تعريف مصلحته الاستراتيجية نفسها.

وتتوزع دول الخليج هنا على وظائف متفاوتة. فالإمارات والبحرين تمثلان نموذج التطبيع المعلن، أي النموذج الذي انتقل من كسر الحاجز السياسي إلى بناء تعاون أمني وتجاري وتقني واضح. وقطر تقوم بوظيفة مختلفة: وسيط، وقناة خلفية، وممول في بعض الملفات، وصاحب قدرة على الحركة بين الخصوم من دون إعلان اصطفاف نهائي. أما السعودية، فهي العقدة الكبرى غير المكتملة بعد: لا يمكن اختزالها في تطبيع واقع ولا في عداء ثابت، لأنها تمثل الحلقة التي يُعاد هندسة البيئة كلها كي يصبح دخولها في المسار الشامل أمراً قابلاً للتسويق بوصفه "حلاً" لا تنازلاً فقط.

وفي هذا السياق، يظهر مشروع الممرات بوصفه لغة مشتركة تجمع المصالح المبعثرة: طاقة، وسكك، واتصالات، وموانئ، ووجهاً جديداً لربط الخليج بالمتوسط عبر مسارات لا تمر بالضرورة عبر منطق الصراع القديم. لذلك فإن دور الخليج في هذا الكتاب ليس دور المتلقي فقط، بل دور الممول والمشرعن والمستثمر في البنية الجديدة، ولو بدرجات مختلفة بين دولة وأخرى.

أما الكويت وعُمان فتظهران بدرجات أقل في قلب هذه الهندسة، لكن وجودهما مفيد لفهم أن الخليج ليس كتلة واحدة تماماً. فالكويت ما تزال تحتفظ بهامش رفض سياسي أو أخلاقي أوسع من غيرها، غير أن هذا الرفض، مهما كان مهمّاً رمزياً، لا يكفي وحده لوقف التيار البنيوي العام. وعُمان تميل أكثر إلى وظيفة التهدئة والوساطة وفتح الأبواب الهادئة. وفي المحصلة، لا ينبغي أن نسأل: هل الخليج يحب إسرائيل أم لا؟ بل: إلى أي مدى أُعيد ترتيب مصالحه ومخاوفه بحيث يصبح التعامل معها جزءاً من منطق البقاء الإقليمي والاندماج الاقتصادي؟

الفصل الثالث عشر: فلسطين بعد القدس: تفكيك الجسد الفلسطيني إلى ملفات قابلة للإدارة

الضفة، وغزة، وفلسطينيو الداخل، واللاجئون خارج سردية التحرير الواحدة

كان فصل القدس ضرورياً لأنه يمس الرمز الأعلى للشرعية والسيادة والمعنى. لكن اختزال القضية الفلسطينية في القدس وحدها يترك فراغاً كبيراً في الصورة. فالمشروع الجاري لا يريد فقط حسم القدس، بل يريد إعادة توزيع القضية الفلسطينية كلها على ملفات منفصلة: ملف أمني في الضفة، ملف إنساني - إداري في غزة، ملف مواطنة منضبطة لفلسطينيي الداخل، وملف تفاوضي مؤجل للاجئين. بهذه الطريقة لا تعود فلسطين قضية واحدة، بل أرشيفاً من القضايا المجزأة التي يمكن إدارتها كلٌّ على حدة.

في الضفة الغربية، لا يتمثل الخطر فقط في الاستيطان أو الاقتحامات، بل في تحويل الجغرافيا نفسها إلى فسيفساء من الكتل والطرق والجيوب والسلطات المتداخلة، بما يجعل أي حديث عن سيادة فلسطينية كاملة أقرب إلى اللغة الرمزية منه إلى البنية القابلة للحياة. وفي غزة، لا يُراد فقط كسر المقاومة عسكرياً، بل تحويل القطاع إلى كتلة بشرية تُدار أمنياً وإنسانياً، بحيث تصبح الحياة فيه مرهونة بممرات، وموافقات، وترتيبات إغاثة، وآليات مراقبة لا تنتج حرية بقدر ما تنتج إدارة دائمة للأزمة.

أما فلسطينيو الداخل، فيُدفعون أكثر فأكثر إلى نموذج من "المواطنة المؤطَّرة": حضور مدني محدود تحت سقف أمني وقانوني وثقافي يزداد ضيقاً كلما اقترب من جوهر السيادة والهوية والحقوق الجماعية. وأما اللاجئون، الذين كانوا قلب القضية تاريخياً، فيجري الضغط لتسييل قضيتهم وتحويلها من حق تاريخي في العودة إلى ملف تفاوضي أو إنساني أو تعويضي يمكن نقله من مساحة الحق إلى مساحة الإدارة.

هنا تحديداً يظهر دور المجتمع الدولي كما يراه هذا الكتاب: لا بوصفه منتصراً للعدالة، بل بوصفه باحثاً عن صيغة قابلة للإدارة. فالمطلوب ليس حل القضية الفلسطينية جذرياً، بل تخفيضها إلى مستوى يمكن احتماله داخل النظام الإقليمي الجديد. كلما صار الفلسطيني "ملفاً" بدل أن يكون "شعباً صاحب حق"، صار إدماجه في الجداول والمؤسسات والتعهدات أسهل، وصارت القضية أقل قدرة على تعطيل المسار الأكبر.

لذلك فإن السؤال عن "مصير الفلسطينيين خارج القدس" ليس سؤالاً تفصيلياً، بل سؤال عن كيفية تفكيك القضية نفسها. القدس تُحسم رمزياً، والضفة تُفتّت جغرافياً، وغزة تُدار أمنياً، والداخل يُضبط قانونياً، واللاجئون يُرحّلون إلى الأرشيف التفاوضي. وعند اكتمال هذه الدوائر، لا تكون فلسطين قد تحررت ولا حتى "حُلّت"، بل تكون قد أُعيد تعريفها بحيث تصبح قابلة للحمل داخل بنية إقليمية لا تريد عدلاً، بل تريد إغلاق الملف بأقل قدر من الانفجار.

الفصل الرابع عشر: العراق واليمن والمضائق: من الوكلاء إلى شرعنة الممرات البديلة

حين تتحول الفوضى البحرية والميليشياوية إلى حجة لإعادة رسم طرق التجارة والسيطرة

إذا كان العراق قد مثّل، في المراحل السابقة، "الجمجمة العربية" التي كُسرت لتُفتح منها بقية الفجوات، فإن اليمن والمضائق يشرحان لنا كيف انتقل أثر الوكلاء من الداخل العربي إلى خرائط التجارة والطاقة العالمية. فالعراق بعد ٢٠٠٣ لم يصبح فقط دولة ضعيفة، بل مخزناً للميليشيات، ومعبراً برياً، وساحة رسائل وصواريخ وضغط متبادل. واليمن، عبر الحوثيين وباب المندب، كشف الوجه البحري لوظيفة الوكيل: تعطيل الممرات، ورفع كلفة التأمين، وإدخال العالم كله في حسابات العبور والأمن والبدائل.

لا يعني هذا أن كل إغلاق أو تهديد بحري كان في مصلحة طرف واحد حصراً، ولا أن العالم لم يتضرر فعلاً من اضطراب الملاحة. لكن الذي يهم في منطق هذا الكتاب هو النتيجة البنيوية: كلما صارت المضائق التقليدية أقل أمناً وأكثر عرضة للابتزاز، ازداد استعداد القوى الدولية والإقليمية للبحث عن مسارات بديلة أكثر استقراراً. وعند هذه النقطة لا يعود الحديث عن ممرات جديدة مجرد فكرة تجارية، بل يصير استجابة أمنية - اقتصادية لسؤال: كيف نعبر من دون أن نبقى رهائن لهرمز وباب المندب والوكلاء؟

من هنا تكتسب الممرات البديلة، البرية والبحرية والرقمية، قيمتها الاستراتيجية. فهي لا تُعرض على العالم بوصفها "مشاريع تطبيع" فقط، بل بوصفها حلولاً عملية لمشكلة باتت محسوسة: السفن تتأخر، الأقساط ترتفع، الطاقة تُهدد، والسوق يحتاج إلى خطوط أقل اضطراباً. وهنا تُعاد هندسة المنطقة بطريقة تجعل إسرائيل، لا بحكم الأيديولوجيا وحدها بل بحكم الموقع والبنية، عقدةً مرغوبة في شبكات العبور الجديدة.

أما العراق، فيبقى في هذا كله أكثر من مجرد ساحة فوضى. إنه الممر البري الذي لا يمكن تجاهله، والمجال الذي يربط إيران ببلاد الشام، ومخزن الأذرع الذي أمكن تشغيله سنوات طويلة في أكثر من اتجاه. لكن المفارقة أن استمرار هذه الوظيفة نفسها ساهم في تبرير البحث عن بنية أمنية واقتصادية تتجاوز العراق أو تعيد ضبطه داخل إطار أوسع. فالوكلاء الذين وُلدوا باسم مقاومة الهيمنة صاروا، في نتائجهم العملية، جزءاً من الحجة التي يُبنى عليها نظام هيمنة جديد.

لهذا لا يجب النظر إلى اليمن والعراق والمضائق كملفات هامشية في هذا الكتاب، بل كحلقة تشرح كيف تُصنع الشرعية للممرات البديلة. فالفوضى لا تبقى فوضى إلى الأبد؛ إنها تتحول، حين تتكرر وتُدار ويُبنى عليها، إلى مبرر لإقامة البنية التالية. وهذا هو أحد أخطر وجوه المرحلة: أن يُستخدم الاضطراب الذي صنعه الوكلاء ذريعةً لإقامة نظام عبور جديد يُغلق الحلقة لصالح المركز المقبل.

الفصل الخامس عشر: تركيا وروسيا: الشريكان المضطران في مشهد ما بعد المركز

مواءمة الشمال، وتراجع الراعي القديم، وإعادة توزيع الأدوار فوق الجغرافيا السورية

كان لا بد لهذا الكتاب، بعد استكمال خريطته العربية، أن يلتفت إلى الفاعلين غير العرب الذين جاوروا المشهد السوري مباشرة. فتركيا وروسيا لم تكونا مجرد مراقبتين لما جرى، بل طرفين اضطر كلٌّ منهما إلى التكيّف مع التحول الكبير، وإن بدرجتين مختلفتين. تركيا لم تدخل الساحة السورية حباً بإسرائيل ولا خدمةً لمشروعها المعلن، لكنها مع الوقت وجدت نفسها تفاوض على حصتها في المشهد الجديد: أمن الحدود، منع تشكل كيان كردي معادٍ، الحفاظ على نفوذ في الشمال، ومنع استبعادها من ترتيبات ما بعد الأسد.

بهذا المعنى، فإن تركيا تظهر هنا كفاعل وسيط: ليست مركز النظام المقبل، وليست عدواً قادراً على كسره، بل لاعب يحاول أن يمنع خسارته الكاملة وأن يحفظ لنفسه مكاناً في لحظة إعادة التوزيع. ولذلك يجب ألا تُقرأ كل خطواتها بوصفها تعطيلًا للمشروع، ولا بوصفها اندماجاً تاماً فيه؛ بل بوصفها مساومة مستمرة بين الهواجس القومية التركية وبين الحقائق الجديدة التي تُفرض على الأرض.

أما روسيا، فتكمن أهميتها في شيء مختلف: في أن غيابها نفسه صار حدثاً. فالدولة التي قدّمت نفسها لسنوات بوصفها الضامن الأكبر لبقاء النظام السوري، والموازنَ الإقليمي الذي لا يمكن تجاوزه، بدت مع الوقت أقل قدرة على الإمساك بالمشهد كما كان. وحين يضعف الراعي القديم أو ينشغل أو يعجز عن فرض سقف ثابت، ينفتح الفراغ على إعادة توزيع أشمل للأدوار. بهذا المعنى، لم يكن تراجع روسيا مجرد تفصيل دولي، بل أحد الشروط التي سمحت بتسارع لحظة الانكشاف بعد سقوط الأسد.

إن إدخال تركيا وروسيا في هذه القراءة لا يغيّر أطروحة الكتاب، بل يضبطها. فالمشهد لم يكن عربياً خالصاً، ولا أمريكياً - إسرائيلياً صرفاً، بل فضاءً ازدحمت فيه القوى، ثم أُعيد فرزها. بعض اللاعبين حافظ على موقعه كمركز، وبعضهم أُعيد تعريفه كشريك أو وسيط أو قوة ضبط طرفية. وهذا بدوره يذكّرنا بأن إعادة تشكيل المشرق لا تجري فقط عبر كسر الدول العربية، بل أيضاً عبر إعادة ترتيب اللاعبين المحيطين بها داخل الهرم الجديد.

الباب الثالث: المجتمع والدولة في النظام الجديد

الفصل السادس عشر: البيئات الشيعية العربية بعد انكسار المركز الإيراني

من المجتمع إلى الشبكة، ومن المرجعية العابرة للحدود إلى سؤال النجاة المحلية

هذه من أكثر النقاط حساسية في الكتاب، ولذلك يجب أن تُصاغ بدقة: الحديث هنا ليس عن "الشيعة العرب" بوصفهم كتلة واحدة، بل عن البيئات الشيعية العربية، ومرجعياتها، ونخبها، وشبكاتها السياسية والإعلامية والعسكرية، ومدى تشابكها مع المركز الإيراني الذي راكم نفوذه خلال العقود الماضية. فالهوية الاجتماعية والدينية لا تختزل في الوكيل ولا في الحزب ولا في المنصة الإعلامية، لكن إنكار أثر هذه الشبكات أيضاً سيكون جهلاً ببنية الواقع.

في العراق ولبنان تحديداً، لا يمكن فصل جزء من الحقل الشيعي السياسي والعسكري والإعلامي عن إيران. فهناك قوى صعدت عبر التمويل والسلاح والغطاء العقائدي وراكمت نفوذاً داخل الدولة وخارجها، كما أن جزءاً من الجمهور تحرك سياسياً وإعلامياً واجتماعياً تحت وطأة هذا الاستقطاب. لكن هذا لا يعني أن كل شيعي عربي صار مشروعاً إيرانياً متحركاً. إن الخلط بين المجتمع كله وبين الشبكات المرتبطة بالمركز هو الخطأ الذي قد يحول ما بعد إيران إلى حرب أهلية مذهبية واسعة بدل أن يكون لحظة فرز وعزل للشبكات التي عاشت على الارتباط الخارجي.

إذا ضعف المركز الإيراني أو سقط سقوطاً مدوياً، كما يتوقع هذا الكتاب، فإن أول ما سيتعرض للاهتزاز هو السلسلة العابرة للحدود: خطوط التمويل، والحماية، والتوجيه، وشرعية السلاح الموازي. وعندها ستنقسم البيئات الشيعية العربية إلى ثلاث طبقات تقريباً: نوى صلبة ستقاوم فقدان المركز وتحاول الاحتفاظ بالسلاح أو النفوذ بأي ثمن، ونخب ستسارع إلى إعادة توطين نفسها داخل الدولة الوطنية وتأكيد محليتها، وجمهور اجتماعي واسع سيدفع ثمن الشبهة والانتقام والشك رغم أنه ليس صاحب القرار في كثير من الأحيان.

في الخليج، ستكون المسألة أقل ميليشياوية وأكثر ارتباطاً بالأمن والولاء والرقابة. أما في العراق ولبنان، فستظهر بوضوح معركة إعادة التموضع: هل تبقى هذه القوى امتداداً لمحور فقد مركزه؟ أم تتحول إلى أحزاب محلية وزبائنيات داخل الدولة؟ أم تُدفع إلى الانكماش والفوضى؟ هنا تبرز أيضاً معركة المرجعيات: بين منطق التعبئة الثورية العابرة للحدود، وبين مرجعيات أكثر محلية ومحافظة، وبين التديّن الاجتماعي الذي يريد النجاة لا المعركة المفتوحة.

إن القيمة التفسيرية لهذا الفصل لا تكمن في التنبؤ بمصير طائفة، بل في التحذير من خطأين معاً: خطأ إنكار أن إيران بنت شبكات فعلية داخل هذه البيئات، وخطأ معاملة هذه البيئات كلها بوصفها شبكة واحدة. ما بعد انكسار إيران، إذا وقع، لن يُنهي الوجود الشيعي العربي، بل سيعيد فرزه: من مجتمع يريد الأمان، إلى نخب تريد التكيف، إلى نوى صلبة ستقاوم خسارة المركز. والخطر الأكبر أن يُترجم هذا الفرز إلى عقاب جماعي، لأن العقاب الجماعي لا يفكك النفوذ القديم بل يعيد إنتاجه في صورة جديدة.

الفصل السابع عشر: الأدوات الداخلية اليومية: القانون، والإدارة، وشبكات المصالح

كيف يتحول المشروع الإقليمي من تصور كبير إلى واقع يومي يعيشه الناس من دون إعلان صريح

ربما تبدو الفصول الكبرى في هذا الكتاب مشغولة بالجيوسياسة والحدود والحروب والممرات، لكن أي مشروع لا ينجح فعلاً إلا حين يجد لنفسه ترجمة يومية داخل الدولة والمجتمع. هنا يدخل الموظف المحلي، والقاضي، والسجل المدني، والبلدية، والمعبر، وشركة الاتصالات، والمصرف، ورخصة البناء، وعقد الاستثمار، ومكتب المنظمة الدولية. هذه ليست تفاصيل إدارية محايدة، بل القنوات التي يتحول عبرها التصور الكبير إلى حياة عادية تبدو للناس وكأنها مجرد تنظيم أو تحديث أو إعادة إعمار.

ولهذا فإن القانون، في هذه المرحلة، يعمل كسلاح بارد. فقوانين الملكية، وإثبات السكن، وإعادة التنظيم العقاري، وتراخيص الاتصالات، والعقود طويلة الأمد، والإعفاءات الجمركية، وشروط المانحين، ليست مجرد أدوات تنظيم، بل أدوات فرز وضبط وتثبيت واقع جديد. قد ترحل الدبابة، لكن العقد يبقى. وقد يختفي الحاجز العسكري، لكن قاعدة البيانات، وسجل الملكية، وبروتوكول الدخول إلى المعبر، ونظام التحقق، وشركة الشبكة، كلها تواصل العمل في إنتاج الأثر نفسه بلغة أكثر هدوءاً ومؤسسية.

وفي هذه المساحة أيضاً تظهر الطبقات المحلية المستفيدة. فالمشروع لا يعيش بالضغط الخارجي وحده؛ إنه يحتاج إلى حوامل داخلية ترى مصلحتها في استقراره. رجال أعمال جدد، ومقاولو إعمار، وسماسرة عقود، ووسطاء منظمات، ونخب مدن، وتكنوقراط، وإدارات محلية، وشخصيات تصعد لأنها تتقن التكيّف مع لغة التمويل والاستقرار والانضباط. هؤلاء لا يحتاجون بالضرورة إلى إعلان ولائهم للمركز الجديد؛ يكفي أن يصبح ازدهارهم الشخصي مرتبطاً ببقاء المنصة كما هي.

ومن أخطر ما يدخل في هذه الحلقة ملف العدالة الانتقالية والثأر والخوف الطائفي. فالمجتمعات الخارجة من الحرب تحمل جراحاً حقيقية: معتقلين، ومفقودين، ومظالم ملكية، وخوفاً متبادلاً، ورغبة في القصاص. لكن هذه الجراح، إذا أُديرت من دون مشروع وطني عادل، يمكن أن تتحول إلى وقود لإدامة التفكيك. هنا

قد يصبح مطلب العدالة نفسه أداة لإعادة إنتاج الإدارات الأمنية والحدود المحلية والحماية الخارجية، لا طريقاً إلى دولة جامعة.

بهذا المعنى، لا يُبنى النظام الجديد في المؤتمرات وحدها، بل في الدوائر الصغيرة التي تُعيد تعريف من يملك البيت، ومن يمر من المعبر، ومن يحصل على الوظيفة، ومن يفتح الشركة، ومن يتصل، ومن يُسجَّل، ومن يُستبعَد. إنها إدارة يومية تعلّم الناس بالتدريج أن يتعاملوا مع الواقع الجديد بوصفه الشيء الطبيعي الوحيد الممكن. وحين تصل هذه العملية إلى عمقها الكامل، لا يعود القفص مشروعاً سياسياً كبيراً فقط، بل يصبح الروتين نفسه.

الفصل الثامن عشر: تصفير القوى المستقلة المسلحة واحتكار الدولة المروَّضة للقوة

لا سلاح خارج الدولة، ولا دولة خارج المنظومة، ولا منظومة خارج المركز

كل ما سبق يقود إلى نقطة أخيرة وحاسمة: النظام الإقليمي الجديد لا يحتمل وجود قوى مستقلة مسلحة قادرة على كسر إيقاعه. المسألة هنا ليست "صفر مشاكل" بالمعنى الأخلاقي أو الرومانسي، بل "صفر فاعلين مستقلين" يمتلكون سلاحاً أو قراراً أو قدرة لوجستية خارج هندسة المنظومة. ولذلك فإن ما بعد الحرب على إيران، وما بعد تفكيك الوكلاء، لا يتجه منطقياً إلى بقاء السلاح الموازي كما هو، بل إلى أحد مسارين: ابتلاعه داخل الدولة، أو سحقه، أو إبقائه في صورة منزوعة الإرادة الثقيلة.

لكن الدولة المقصودة هنا ليست بالضرورة دولة سيادية كاملة كما عرفها الخيال الوطني القديم. إنها، في كثير من الأحيان، دولة مروَّضة: تحتكر السلاح لأنها هي الجهة الوحيدة المسموح لها بحمل القوة، لا لأنها تملك حرية استراتيجية كاملة. وهنا تكمن المفارقة الأخطر: يبدو المشهد وكأنه استعادة للدولة، بينما هو في عمقه إعادة تعريف لوظيفة الدولة ذاتها. فاحتكار القوة لا يعني هنا استقلال القرار، بل قد يعني أن الدولة نفسها أُعيد إدخالها في منصة أعلى تحدد لها حدود الاستخدام، ومساحات الحركة، وأولويات الأمن.

من هنا يمكن فهم منطق الدمج، والتسريح، والتحويل إلى أحزاب، وإعادة هيكلة الجيوش والأجهزة، وتجفيف السلاح الثقيل، وربط المساعدات والشرعية والاعتراف بحصر القوة في يد الدولة. ليست الغاية فقط إنهاء الفوضى، بل إنهاء الفاعلين القادرين على تعطيل المسارات الكبرى. ولذلك لا مكان في المستقبل المقترح لهذا الإقليم لميليشيا مستقلة، ولا لقوة حدودية متفلتة، ولا لجيش عقائدي عابر للدولة، ولا حتى لتنظيم محلي مسلح يملك حق النقض الميداني.

غير أن هذه الحقيقة لا تعني بالضرورة أن المنطقة ستدخل عهد سلام عادل أو سيادة متكافئة. ما يعنيه هذا الفصل هو شيء أكثر برودة: أن القوة ستُركز، والممرات ستُؤمن، والاتصالات ستُضبط، والمعلومات ستُحتكر، وتُعاد صياغة الدولة كي تكون هي الناقل الشرعي الوحيد لهذا كله. وبهذا يصبح الشعار الضمني للمرحلة: لا سلاح خارج الدولة، ولا دولة خارج المنظومة، ولا منظومة خارج المركز. وهذه هي الصيغة المكتملة للقفص الذهبي حين يتحول من بنية خدمات إلى بنية احتكار شامل.

الخاتمة العامة: "إسرائيل الكبرى".. التمدد الصامت بلا جنود

كيف تُحتل الدول بالتبعية لا بالدبابات؟

بعد تفكيك المسار، نصل إلى السؤال الذي سيطرحه كل سوري وعربي: أين هي "إسرائيل الكبرى" التي حذرتمونا منها؟ لا نرى دبابات إسرائيلية في شوارع دمشق، ولا إدارات عسكرية إسرائيلية علنية في عواصم المشرق، ولا خرائط جديدة رُسمت على الأرض كما في المخيال التقليدي. والجواب الصادم هو: هذا هو بالضبط شكل النجاح الجديد للمشروع. فـ"إسرائيل الكبرى" في ربيع ٢٠٢٦ لا تحتاج إلى أن تتمدد بالمعنى الترابي الكلاسيكي، لأنها تتحرك أكثر فأكثر بوصفها مركزًا شبكيًا للطاقة، والربط، والأمن، والتمويل، والتقنية، والشرعية الدولية. ليست إمبراطورية حدود بقدر ما هي إمبراطورية وظائف. وما ناقشه هذا الكتاب لم يكن أحداثًا متفرقة، بل مراحل انتقال من احتلال يُرى إلى احتلال أقل ظهورًا وأكثر رسوخًا.

أولًا: من الاحتلال الترابي إلى الاحتلال الوظيفي

على الخريطة، ما تزال سوريا سوريا، والأردن هو الأردن، ولبنان هو لبنان. لكن على مستوى البنية العميقة، يتشكل واقع آخر: آليات أمنية مشتركة، شبكات طاقة واتصال وتمويل، ممرات إقليمية، وضغوط على البنية التقنية، بحيث تصبح الدولة قادرة على رفع علمها فوق مؤسساتها، لكنها أقل قدرة على تشغيل هذه المؤسسات خارج المنظومة الجديدة. ففي يناير ٢٠٢٦ أُعلن عن آلية تواصل سورية-إسرائيلية بوساطة أمريكية لتنسيق الأمن والاستخبارات و"القضايا التجارية"، وفي فبراير ٢٠٢٦ ضغطت واشنطن على دمشق لإعادة توجيه بنية الاتصالات بعيدًا عن الصين نحو تكنولوجيا أمريكية أو "حليفة"، فيما كانت سوريا تتفاوض على مشروع ألياف ضوئية كبير "SilkLink" وتتحرك لربط نفسها بكابل Medusa البحري. هذا هو جوهر التحول: لم يعد المطلوب احتلال الرصيف والشجرة، بل إمساك البروتوكول الذي تعمل عبره الحياة اليومية.

ثانيًا: "إسرائيل الكبرى" كمركز للشريان لا كجامع للأرض

في الصيغة القديمة، كان التوسع يعني ضم الأرض ونهب الموارد بالقوة. أما في الصيغة الجديدة، فالمركز يربح حين يصبح هو المنبع أو الممر أو العقدة. ففي الطاقة، وسّع مشروع ليفياثان مكانة إسرائيل كمورد إقليمي للغاز، وأقرت شيفرون وشركاؤها في يناير ٢٠٢٦ توسعة الحقل لزيادة الإمدادات للأسواق الإقليمية والتصدير لأوروبا. وفي المياه، ظل نموذج "الماء مقابل الطاقة" بين إسرائيل والأردن والإمارات مثالًا واضحًا على كيف يمكن تحويل المورد الحيوي إلى أداة ترتيب سياسي وإقليمي، حتى لو لم يكتمل المشروع بصيغته الأصلية. وفي الممرات، تُظهر وثيقة IMEC الرسمية أن الحديث لم يعد عن تجارة فقط، بل عن سكك، وكابلات كهرباء، وربط طاقة، وكابلات اتصالات وبنية رقمية. هنا لا تحتاج "إسرائيل الكبرى" إلى ضمّ جغرافيًا؛ يكفي أن تصبح العقدة التي يمر عبرها الضوء، والاتصال، والطاقة، والعبور.

ثالثًا: "الوكيل الوطني" بدل الجندي الإسرائيلي

أعظم انتصارات هذا المسار أنه يجعل الحماية نفسها تُؤدَّى محليًا. لم يعد المطلوب أن تنتشر قوات إسرائيلية في كل نقطة حساسة، بل أن تُعاد صياغة وظيفة الدولة المحلية بحيث تصبح مهمتها الأساسية: ضبط الحدود، حماية خطوط الطاقة والاتصال، ضمان أمن الممرات، وتجنب أي اشتباك يهدد الاستقرار

الاقتصادي. التمويل القطري لرواتب القطاع العام السوري بموافقة أمريكية، وعودة البنك الدولي، وصفقات الموانئ والطاقة والاتصالات، كلها دفعت باتجاه تصور جديد للشرعية: الحكومة الجيدة هي الحكومة التي تشغل المنصة وتحفظ الهدوء. وفي هذه البيئة، قد يصبح الجندي المحلي، أو الشرطي المحلي، أو الإدارة المحلية، يمارس وظيفة تحفظ استقرار المنظومة الإقليمية قبل أن تحفظ معنى السيادة الوطنية التاريخية. ليس لأنه أعلن ذلك، بل لأن بنية الحوافز والتمويل والاعتراف الدولي أعادت تعريف مهمته.

رابعًا: القدس من ثغرة في الشرعية إلى ركيزة للشرعية

في الوعي العربي القديم، كانت القدس إحدى أكبر ثغرات الشرعية الإسرائيلية: المكان الذي يفضح أصل المشروع مهما حاولت الدبلوماسية أو التكنولوجيا تجميله. لكن ما كشفته الفصل السادس هو أن إسرائيل تعمل على قلب هذه المعادلة: من مدينة تُحرج شرعيتها، إلى مدينة تنتج الشرعية اليومية لسيادتها. فإسرائيل تفرض بالفعل سيطرة أمنية فعلية على الأقصى والقدس، وتتحكم في الدخول والإغلاق والحركة، ووسعت القيود على الوصول إلى الأماكن المقدسة خلال الحرب في مارس ٢٠٢٦. وهي، في الوقت نفسه، تدفع عبر مشاريع عمرانية وسياحية وإخلاءات في محيط البلدة القديمة نحو إعادة تشكيل المجال المكاني والبشري للمدينة. وعندما يزور العربي القدس بتأشيرة إسرائيلية، أو حين تُقدَّم له المدينة بوصفها فضاءً "مفتوحًا للتعايش والسياحة" تحت إدارة إسرائيلية كاملة، فإن السيادة لا تُنتزع فقط بالقانون، بل أيضًا بالفعل اليومي المكرِّس لها.

خامسًا: من الدولة الوطنية إلى "المنصة الوظيفية"

إذا جُمعت خيوط الكتاب كله، ظهرت الصورة النهائية بوضوح:

تفكيك الجغرافيا أنتج أطرافًا قابلة للضبط، وهندسة الهوية خففت مركزية العداء، والهندسة الديموغرافية أعادت ترتيب من يثبت في المكان، والشرعية السياسية جعلت الاعتراف والانفتاح مشروطين بالانضباط، والشرعية الاقتصادية ربطت الرواتب والكهرباء والإعمار بالتدفق الخارجي، ثم جاءت البنية الرقمية والممرات لتربط كل ذلك داخل منصة تشغيل واحدة. عند هذه النقطة، لا تختفي الدولة تمامًا، لكنها تتغير من الداخل: لا تعود حاملة لمشروع سيادي كامل، بل تصبح واجهة تشغيلية مهمتها أن تُبقي الخدمات مستمرة، والممرات آمنة، والتمويل مفتوحًا، والاتصال مستقرًا. وهذا هو المعنى الأعمق لعبارة "القفص الذهبي": دولة تعمل، لكن داخل بنية أوسع لا تملك مفاتيحها كلها.

سادسًا: "إسرائيل الكبرى" غير المرئية

بهذا المعنى، فإن "إسرائيل الكبرى" في أبريل ٢٠٢٦ لا تظهر أولًا في صور الأقمار الصناعية، بل تظهر في موازنات البنوك، ومشاريع الموانئ، وكابلات الألياف الضوئية، وصفقات الطاقة، وآليات التنسيق الأمني، وشروط رفع العقوبات، ولغة الاستقرار والاستثمار والاندماج. هي ليست إمبراطورية مساحة بقدر ما هي إمبراطورية تشغيل. قد لا ترى جنديًا إسرائيليًا في قلب عاصمتك، لكنك قد تجد أن الكهرباء، والاتصال، والممر، والتمويل، والتهدئة، والاعتراف، كلها مرتبطة بشكل أو بآخر بمنظومة تتمركز حولها إسرائيل

وتستفيد منها سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا. وهذه هي الصيغة الأخطر من التوسع: أن تحتل الوظيفة لا الرصيف، وأن تمسك بالقرار من خلال الشريان لا من خلال الثكنة.

الخلاصة: الإمبراطورية غير المرئية والقفص الذهبي

هل يعني ذلك أن التاريخ انتهى؟ لا. الوقائع نفسها تقول إن هذه المنظومة، رغم قوتها التقنية والمالية والسياسية، ما تزال تفتقر إلى الشرعية الشعبية العميقة. عرب بارومیتر أظهر في ٢٠٢٥ أن التأييد للتطبيع لم يتجاوز ١٣٪ في أي من الدول السبع التي شملها القياس، وأن الدعم الشعبي للاندماج مع إسرائيل ظل منخفضًا جدًا بعد حرب غزة. وهذا يعني أن "القفص الذهبي" قد يكون مغريًا من حيث الخدمة والتمويل والاستقرار، لكنه ما يزال قفصًا أكثر مما هو عقدًا اجتماعيًا مقبولًا. لذلك تبقى المعركة الأخيرة، كما انتهت إليها الكتاب كله، هي معركة الوعي: هل نقبل أن تتحول السيادة إلى خدمة، والحق إلى ملف، والقدس إلى مزار، والدولة إلى منصة، والاقتصاد إلى أداة انضباط؟ أم نُبقي حيًا معنى أن الوطن ليس شبكة خدمات فحسب، بل مجال قرار وكرامة وحق تاريخي؟ إن أخطر ما في الإمبراطورية غير المرئية أنها تريدنا أن نحتفل بحسن عمل القفص، لا أن نسأل عن مفاتيحه.

خاتمة عملية: ما الذي يجب أن يفهمه القارئ الآن؟

إن المسألة المطروحة في هذه القراءة ليست انتهاء الصراعات، بل إنهاء الفاعلين المستقلين القادرين على كسر الإيقاع العام للمشروع الإقليمي الجديد.

ولا يتعلق الأمر ببناء سلام متكافئ، بل ببناء إقليم تُحتكر فيه القوة والممرات والمعلومات والشرعية الاقتصادية داخل شبكة مركزية أعلى من الدولة الوطنية نفسها.

ولهذا فإن أخطر ما يمكن أن يحدث شعبيًا هو الانجرار إلى ردود فعل عاطفية غير منضبطة تُستخدم لإعادة عزل المجتمعات والدول ودفعها إلى مزيد من الابتزاز والتفكيك.

كما أن أخطر ما يمكن أن يحدث سياسيًا هو القبول التدريجي بتحويل الدولة إلى مجرد مزود خدمة أو حارس هدوء أو ناقل مرور داخل منصة لا يملك قرارها الكامل.

أما الثغرة الوحيدة المتبقية، كما يوحي هذا الكتاب كله، فهي الوعي: وعي البنية، وعي اللغة، وعي الخطوة التالية، ورفض تحويل الضرورة المؤقتة إلى قدر نهائي.

"حاولتُ في هذا العمل تقصي الحقيقة وتقديم رؤيةٍ تنفع الناس؛ فإن وُفقتُ في ذلك فمنةٌ من الله، وإن زلّ القلم أو قصر الفهم فذلك من قصوري البشري، وأستغفر الله على ما أخطأت، والكمال لله وحده".

*اهدي ثواب هذا العمل لروح والدي رحمه الله وغفر له وسائر موتى المسلمين،،